



مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة تحليلية نقدية لمقاربة التغيير السياسي للسلطة وتأسيس الحكم الصالح)

م.د. إبراهيم جاسم كاظم الموسوي
دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وارث الأنبياء، العراق
البريد الإلكتروني: Ibrahim.ja@uowa.edu.iq

المخلص

موضوع هذه الدراسة تسليط الضوء على المقاربة السياسية التغييرية في فلسفة الحركة الحسينية، وغاياتها المباشرة؛ وهو موضوع تنوّعت واختلّفت فيه آراء الباحثين. المقاربة السياسية لغرض تغيير نظام الحكم، أو تأسيس الحكم وفق رؤية المذهب الامامي، وارجاع حق الخلافة المغتصبة، هي المقاربة التاريخية المشهورة، وهي في حد ذاتها مقاربة كلية تتفرّع عنها مقاربات جزئية، بسبب اختلاف بعض المباني الكلامية وغيرها. اهمية هذه الدراسة تنبع من اهمية فهم الحركة الحسينية واهدافها، وذلك لمكانتها الدينية والفكرية الكبيرة في العقل الديني الامامي. والنتيجة التي توصلنا لها، عدم صلاحية المقاربة السياسية كتفسير واحد لكل اهداف الحركة الحسينية على طول مراحلها. بسبب مخالفتها مع النصوص التاريخية للإمام الحسين (ع) بعد مقتل مسلم بن عقيل، وعدم انسجامها مع كثير من الوقائع والشواهد. البُعد السياسي لتأسيس الحكم الصالح كان هدف زمني محدود، ارتبط وجوده بشروط موضوعية، وأعلن الامام انتفاه مع انتفائها. كما انه هدف ارتبط بمكاتبات أهل الكوفة وليس مستقلا عنها. المنهج هو المنهج التاريخي، المعتمد على أقدم النصوص الواردة في اغلب كتب المؤرخين الاوائل، دون المتأخرة، مع المنهج التحليلي، والمنهج النقدي.

الكلمات المفتاحية: مقاربات، الامام الحسين، النهضة الحسينية، الثورة الحسينية. التغيير السياسي.



Approaches to Interpreting the Hussaini Uprising (An Analytical and Critical Study of the Approach to Political Change of Power and Establishing Good Governance)

Dr. Ibrahim Jasim Kazim Al-Musawi

PhD in Islamic Philosophy, College of Islamic Sciences, Warith Al-Anbiya University,
Iraq

Email: Ibrahim.ja@uowa.edu.iq

ABSTRACT

The subject of this study is to shed light on the transformative political approach in the philosophy of the Hussaini movement and its immediate objectives, a topic on which researchers' opinions have varied and differed.

The political approach aimed at changing the ruling system or establishing governance according to the Imami doctrine, and reclaiming the usurped right to the caliphate, is the well-known historical approach. This approach itself is a comprehensive one that branches into partial approaches due to differences in some theological foundations and other factors.

The importance of this study stems from the significance of understanding the Hussaini movement and its objectives, given its substantial religious and intellectual standing in the Imami religious mindset.

The conclusion we reached is that the political approach is not suitable as a sole interpretation for all the objectives of the Hussaini movement throughout its stages, due to its conflict with the historical texts from Imam Hussain (PBUH) after the death of Muslim ibn Aqil, and its inconsistency with many events and evidence.

The political dimension of establishing righteous governance was a limited temporal goal, whose existence was tied to objective conditions, and Imam Hussain declared its negation with the disappearance of these conditions. Additionally, it was a goal linked to the correspondence with the people of Kufa and not independent of it.

The methodology is the historical method, relying on the oldest texts found in most early historians' works, excluding the later ones, along with the analytical method and the critical method.

Keywords: Approaches, Imam Hussein, the Husaynian Renaissance, the Husaynian Revolution, Political Change.



تمهيد:

القضية الحسينية رغم أهميتها الحضورية الكبيرة في الفكر المذهبي الامامي، وهو حضور يزداد اتساعا وانتشارا من عام الى آخر، ويكتسب خطابها نوع من الخطاب الذي يراد له أن يكون خطابا عالميا ملفتا للأنظار، لم تحظ بعد بالتحليل والتساؤل العميق عن حقيقتها وفلسفتها وأهدافها، وما تحقق من أهدافها على ارض الواقع وما بقي مجرد خطاب لا أكثر.

مراجعة ما كُتِبَ عن القضية الحسينية يكشف عن اختلاف كبير في فلسفة وجودها وأهدافها، مما يدل على عدم وضوح في فلسفة هذه الحركة، وماهية أهدافها البعيدة والمتوسطة والقريبة. وهو خلاف ما يحسبه الكثير من عامة المؤمنين أو بعض العلماء، من أنها قضية واضحة المعالم والاهداف.

القضية الحسينية بقيت عند الكثير حبيسة العاطفة والتكرار لبعض المرويات والسرديات من السيرة. ولم يجرؤ الكثير حتى على التساؤل عن حقيقة هذه المرويات ومصادرها الاولى، وكيف نُقِلت، ومتى نُقِلت، وهل هي منقولات قطعية أو مجرد أخبار آحاد من قبيل يروى ويحكى، دون علم بمدى صحتها وضعفها. "فضلاً عن" طرح التساؤلات العميقة عن فلسفتها أو الدخول في نقاشات حادة بشأنها، أو نقاش مصادرها التاريخية.

الفلسفات والمقاربات الموجودة على طول التاريخ للقضية الحسينية، تصل لأكثر من اثنتي عشرة مقاربة، "بين" من وصفها بثورة انتحارية شرعية، تهدف لفصل النظام الديني عن النظام السياسي، لأن الامام كان لا عدة له، ولا يتجاوز أنصاره المئة، فكيف يواجه بمشروعه هذا سياسة دولة. وبين مقاربة ترى انها ثورة استشهادية، كان الامام يهدف منها أن يقدم نفسه وأهل بيته قرابين للشهادة، تمثل شهادته شعار الإسلام وصرخته في وجوه الظلمة وجبايرة العالم، وبين مقاربة ترى أن حركة الامام ونهضته لا تصلح للاقتداء بها كمشروع سياسي، لأنها حركة تتخالف مع اساسيات علم الفقه، وانما هي ثورة ربانية خاصة بتكليف وحياتي لا يتعدى تكليفه سيد الشهداء (ع) فقط، وبين مقاربات ترفض البقية وترى انها ليست ثورة ذات مشروع سياسي، وانما الامام كان رافضاً للبيعة وباحث عن مأمّن في الأرض وقد اضطر للدفاع عن نفسه لما اريد قتاله و قتل أهل بيته وأصحابه، وغير ذلك من مقاربات.

من يقرأ التاريخ سوف يجد أن الحركة الحسينية حركة عظيمة جدا قد أثرت في الواقع الإسلامي بعد وقوعها، وقد حدثت ثورات في التاريخ الإسلامي، رفع البعض منها شعارها وسارت في ركابها. كما هو معلوم من ثورات المعتزلة والزيدية والخوارج وغيرهم. فضلاً عن زماننا المعاصر وشعارها البراق.

وهذا كله مما يقتضي ضرورة أن تُقرأ الحركة الحسينية قراءات تاريخية دقيقة وتحليلية، وتُفرز نصوصها بين ما ثبت منها وما لم يثبت، وتُسْتَبَد عنها كل نصوص لا صحة لها أو لا شواهد عليها، حتى يُقدّم لها فهم عميق متوافق مع نصوصها الثابتة، و يكون خطابها خطاباً واضحاً شفافاً متناسباً مع عظمة هذه الحركة ومكانتها التاريخية والدينية، ليس من الصحيح أن يكون خطابها متناقضاً أو متهاقناً أو أن يخطئ كل الآخر فيه، أو ضعيفاً لا يصمد امام النقد الديني والتاريخي.

وليس الامر مقتصر على الحركة الحسينية، بل الكثير من الحوادث التاريخية رغم حضورها المهم في الفكر الديني لا تزال بعيدة عن الجانب التحليلي والنقدي والتاريخي الصحيح.

لو كانت قضايا التاريخ باقية على جانبها التاريخي وبعيدة عن الحضور الفعلي في مخيلة العقل الديني المعاصر، لكان الامر مقبولاً، إذ إن انتهاء زمانها يقتضي عدم الحاجة لإعادتها بالتحليل والنقد، ولكن إذا كانت عقليتنا الدينية هي عقلية تاريخية حبيسة الاحداث السابقة، فإنّ خضوع تلك الاحداث للدراسة والنقد الدقيق امر حتمي يمليه الفكر الديني.

الهدف من الدراسة: تحليل وفهم بعض المقاربات الحاضرة والمتداولة في واقعنا الفكري الامامي، وهي مقاربة التغيير السياسي، مع تقديم دراسات نقدية لها، من أجل تقييم أدلتها وخطاباتها، ومن ثم إعطاء مقاربة للحركة الحسينية تتلاءم مع النصوص التاريخية المعتمدة، وتقدم رؤية عقلانية منسجمة، تتوافق فيها حركة سيد الشهداء مع جملة من المسائل المرتبطة بالمنظومة الفكرية للإمامية.

المنهج في الدراسة: المنهج التاريخي وفق النصوص الواردة في أغلب الكتب التاريخية المتقدمة، والمشاركة بين المؤرخين، إضافة إلى المنهج التحليلي والنقدي.



تنبيه: هذه الدراسة تعدّ القسم الثاني، وقد سبقتها دراسة، بحثنا فيها بعضاً من المباني الكلامية المؤثرة في فهم الحركة الحسينية. (1)

دراسات سابقة

الحركة الحسينية رغم أهميتها وحضورها القوي في الفكر الإمامي لم تخضع لقرون مديدة للدراسات النقدية والتحليلية والتحقق التاريخي، وإنما اكتفت بالخطاب المنبري الشعائري، وبعض من أعتنى بالنقد فيها لم يكن بمنهج علمي تحقيقي وتاريخي شامل، وإنما بعضها نقاشات سطحية، وبعضها بشكل ضمني وليس تأصيلياً وتأسيسياً. (2)

دراسة فلسفة الحركة الحسينية وتحديد أهدافها الأولية، بشكل نقدي وتحليلي من الموضوعات المعاصرة في القرن العشرين، خصوصاً في الفترة الأخيرة بعد كتاب الشهيد الخالد للشيخ المحقق صالح نجف آبادي (1923-2006م) وقد أصدر كتابه في سنة (1951م) فهو من فتح الباب أمام الدراسات التحقيقية والنقدية في موضوع الثورة الحسينية. وقد كثرت كتب الرد على كتابه في النصف الثاني من القرن العشرين حتى وصلت لما يقرب من خمسة عشر كتاباً، ومن أبرز الكتب التي اقتفت أثره في التحقيق والنقد كتاب (عاشوراء شناسي) بمعنى (معرفة عاشوراء) للكاتب الإيراني محمد اسفند ياري (معاصر) كما انتشرت دراسات عدة في مجالات تخصصية تتعلق بموضوع عاشوراء، ومصادرنا ونقد بعض مقاربات الحركة الحسينية، واستعراض أدلتها، ومن بين أبرز الكتب المهمة في زماننا كتاب الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه (ع) الصادر من دار الحديث، تحت إشراف الشيخ محمد ري شهري (1946-2022م).

مصطلح المقاربات

المقاربات مصطلح فلسفي معرفي جديد يماثل مصطلح القراءات في علم الكلام الجديد، يتيح للمفسر تقديم رؤية وتفسير جديد للواقع، في قبال التفسير الأخرى له، لأنّ الواقع ليس حاضراً أمام المفسر بشكل متعين الذات والماهية وواضح، بل واقع تختلف فيه الأفهام، وتتعدد فيه الشواهد والأشكال، بسبب عدم مثول جميع حثياته وتعيناتها، فيراد من المفسر تقديم رؤية تتقارب مع الواقع، بعيداً عن ادعاء إدراك كنهه، أو ادعاء امتلاك الحقائق المطلقة اتجاهه، خصوصاً إذا كان واقع إنساني تاريخي يراد فهم فلسفته وأهدافه.

المنهجية في فهم واقعة كربلاء

هذا الموضوع قد تقدم الحديث عنه شيئاً ما في الدراسة السابقة، ومن هنا نشير إشارة مختصرة للمنهجية بشكل مختصر.

المنهجية هي الطريقة المعرفية، التي يستعين بها الباحث في الوصول إلى الغاية من بحثه، فتعبّر عن استراتيجيات شاملة يتبعها الباحث في دراسته، وعند تطبيقها على موضوع دراستنا، فهي الطريقة التي نستكشف منها الأهداف الأولية للحركة الحسينية، وتنقسم إلى منهجية لإدراك الواقع بذاته، ومنهجية الإثبات أي تقديم البراهين وتحديد ما وصل إليه الباحث، أي منهجية الثبوت والإثبات. أي الكشف عن الواقع وأثباته.

الوصول إلى فهم الحركة الحسينية، يتطلب تحديد المنهجية في كيفية فهمها، هل فهمها يخضع أولاً وبالذات للمباني الكلامية والعقدية ولجملة من الفرضيات، كما هو الراي الشائع عند الكثير من علماء الإمامية المتأخرين والمعاصرين، ومن ثمّ البحث عن مطابقة النصوص لها، وتاويل المخالفات لها. (3) أو أن الطريق الأساس في فهمها، يتبع القراءة التاريخية الدقيقة لها وفق النصوص المعتمدة لها؟ هذا الخلاف المنهجي خلاف أساسي في مقاربات النهضة الحسينية، كما هو حاضر في الدراسات التاريخية بشكل عام، وستبين بعض معالمه خلال البحث.

أشرنا في الدراسة السابقة إلى بعض من المقدمات الكلامية، وبيّنا عدم صحة اعتمادها كفرضيات يقينية في فهم الحركة الحسينية. في هذه الدراسة سيتم الإشارة إلى بعض تلك الفرضيات الدينية الأخرى.

1 : عنوان الدراسة (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة في بعض الأصول والمباني الفكرية العامة لها) نشرت في مجلة مراس المحكمة، المجلد الرابع، العدد السادس، 2024، جامعة وارث الأنبياء، كلية العلوم الإسلامية، كربلاء، العراق،

2 : ينظر: ري شهري، محمد، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، دار الحديث، قم، إيران، ط الأولى، 1390، ص 14. 57.

3 : ينظر: ري شهري، محمد، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، ص 57-59.



القضية الحسينية وفق منهجيتنا من الضروري قراءتها قراءة تاريخية وفق المصادر الاولية لها، واستنتاج أحداثها وفق النصوص الواردة فيها، لجعلها كاشفة عن نفسها وشارحة لها؛ استنتاجاً ينبغي فيه ملاحظة الحركة الحسينية بجميع أجزائها، بشكل أحداث مترتبة، لا إغفال مرحلة منها، أو إهمال بعض نصوصها، أو بعثرتها، أو إخراج نصوصها عن سياقاتها الزمنية ونظمها، أو التاويلات الاستحسانية، أو التوظيفات السياسية، أو اعتماد بعض النصوص المشهورة فيها مما لم ترد لها أية إشارة في كتابات المؤرخين القدماء.

مصادر القضية الحسينية، كما بينا في الدراسة السابقة، تتفاوت بلحاظ الفترة الزمنية، بين مصادر تعود للقرن الثالث والرابع، وبين مصادر تعود للقرن السابع وما بعده، كما أن بعض المرويات مرويات موجودة في أغلب كتب المؤرخين وتناقلها علماء المسلمين الأوائل في كتبهم، وبين مصادر انفردت في نقل نصوص لا وجود لها في كتب المؤرخين ولا علماء الامامية الأوائل، وانما مصدرها الاول يرجع الى وجدتها في اصل من الاصول، او وجدتها في بعض الكتب دون عنوان لهذه الكتب.

من هنا فإن المنهجية التي اعتمدها، الاخذ بالمرويات المشتركة الواردة في أغلب الكتب التاريخية الاولى، والتي تلقاها اغلب علماء الامامية المتقدمين بعدهم بالقبول، لأنها المصدر الاقرب في فهم الحركة الحسينية بلحاظ تلك الفترة الزمنية، اما مرويات القرون المتأخرة فلا يمكن الاطمئنان بصحتها ما لم ترد مروياتها في الكتب التاريخية، ولا يمكن ترجيحها على الكتب التاريخية السابقة عليها عند التعارض.

منهجية صحة السند وعدم صحته، أو المتواتر وعدمه، منهجية عقيمة في هذا الموضوع، لأن أغلب المرويات، أن لم يكن الجميع هي أخبار آحاد، وليست ذات اسناد عالية الثقة، ولا متواتر فيها، واعتمادها يسقط الكثير الكثير من النصوص. وهذا مما اشرفنا له في الدراسة السابقة.

أكثر المقاربات التي قُدمت للنورة الحسينية، ترجع مصادرها للمرويات المتأخرة وليست المصادر التاريخية الاولى التي اتفقت على نقل بعض النصوص، فيجد الباحث الاعتماد الاساس أما على مصادر القرن السابع، او القرن الحادي عشر، أو نصوص انفرد بنقلها كتاب واحد، ولم تكن معروفة بين المؤرخين لقرون، ولا علماء الامامية الأوائل. وهذا ما سوف يتضح اثناء البحث.

النصوص النبوية على مقتل الامام الحسين وأهل بيته

مما يجب الوقوف عنده قبل دراسة المقاربات، كمقدمة تمهيدية، موضوع النصوص النبوية عن شهادة الامام الحسين، واخبار الملائكة للنبي عن مقتله، وبيان واقعه التاريخي والديني، وهو موضوع لم أجد من وقف عنده بالتحقيق التاريخي بلحاظ المتعارضات بين نصوصها، وإنما اكتفى الكثير بنقل بعض هذه المرويات، أو جمعها معاً (4) واصفاً إياها بالمتواترات، خصوصاً في كلمات المعاصرين، دون بيان دراسة تاريخية ونقدية لها.

كما لا يخفى أن هذه النصوص -على فرض ثبوتها - تمثل إشكالية على مقاربة الثورة السياسية وغيرها؛ إذ كيف تحرك الامام في سبيل التغيير السياسي، والامة عالمة بمقتله والقاتل له؟! وكيف يتوقع الامام من الامة النهوض لنصرته في اسقاط الحكم الاموي، وهم (الثائر والامة والسلطة) عالمون جميعاً بالنتيجة الحتمية لمقتله سلام الله عليه؟! (5)

من هنا أن أصحاب هذه المقاربة وغيرها، يتحتم معرفياً أن يقدموا رؤية معرفية واضحة إزاء هذه النصوص، لبيان هل هي نصوص تاريخية كانت معروفة في زمان النبي فعلاً وحاضرة في وعي الامة، أو أنها نصوص نبوية خاصة بأهل بيته أو نساءه دون دراية من المسلمين، أو نصوص وُلدت بعد النهضة، ولدتها مكانة الامام الحسين عند رسول الله (ص)، وفجاعة الواقعة عندهم.

البناء على كل فرضية من هذه الثلاث، يواجه جملة من التساؤلات، من عقديّة أو أسئلة التاريخيّة، إضافة لما تقدم. ومن باب المثال:

4 : ينظر: الاميني، عبد الحسين، سيرتنا وسنتنا، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1412 ق، ص 43-151.
5 : ينظر: الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، دار الاضواء، الطبعة الاولى. 1411ق. ج4، ص 326.



منها: كيف بادر أهل الكوفة لمكاتبة الامام الحسين من أجل البيعة، وتولي الحكم، ورفض سلطة يزيد، وهم عالمون بمقتل الامام، والأرض التي يقتل عليها، والحاكم الذي يقوم بقتله، خصوصا أن بعض النصوص في الاخبار عن واقعة كربلاء تُحكي عن الامام أمير المؤمنين، وهي قريبة العهد بهم. (6)

منها: ان الامام كيف يقوم بثورة سياسية وهو عالم وأهل بيته بأنه غير قادر على ذلك، وعالم بشهادته والموضع الذي يُقتل فيه.

منها: مرويات طلب الانصراف و عدم القتال من الامام، وهي مجموعة من نصوص تاريخية كثيرة سيأتي بيانها، وردت في اغلب المصادر التاريخية وبشكل متكرر، تكشف بشكل واضح أن الامام عرّض فكرة الانصراف، وعدم القتال، وهذا مما يوجد إشكالية وتساؤل، إذ كيف تنسجم هذه النصوص مع مرويات أن النبي قد أخبر بمقتله على يد يزيد، وتلك النصوص لم تكن لمجرد إقامة الحجة عليهم كما سيأتي بيان ذلك. وغير ذلك من إشكاليات أخرى.

من هنا نقف عند هذا الموضوع بشيء من التحقيق التاريخي كمقدمة تمهيدية في دراسة المقاربات.

الجانب التاريخي للنصوص النبوية عن مقتل الامام

الجانب التاريخي لهذه النصوص يتفاوت بين كتب الامامية وكتب العامة. كما تتفاوت المرويات بين القرن الثالث والقرن الرابع وما بعده.

اول ورود لهذه النصوص في كتب العامة، كتاب مسند أحمد بن حنبل (164- 241هـ ق) نقل روايتين، مضمون أحدهما نزول ملك، وُصِف فيها بعنوان ملك لم ينزل على النبي سابقا، مع التردد من الراوي بين عائشة أو أم سلمة. (7) ومضمون الثانية رواية عن الامام علي (ع) عندما مرّ على كربلاء، فنادى (أصبر أبا عبد الله). (8) في مسند عبد بن حميد (ت249هـ ق) رواية واحدة عن أم سلمة، تحكي عن دخول الحسين (ع) على النبي، وبكاء النبي على إثر اخبار جبرائيل له. (9) في سنن محمد الترمذي (209- 279 هـ ق) نقل رواية واحدة، عن أم سلمة، ورؤيتها النبي في المنام يوم عاشوراء باكيا. واصفا إياها بالحديث الغريب. (10) ولم يرد شيء من هذه المرويات في المجاميع الحديثية الأخرى المعروفة عند مدرسة العامة من صحيح البخاري ومسلم وغيرهما.

اما في كتب القرن الرابع، كتاب المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني (260- 360 هـ ق) نقل مجموعة من الروايات عن أم سلمة (11) كتاب مستدرک الحاكم، لمحمد بن عبد الله النيسابوري (321- 405 هـ ق) نقل روايتين، منها رؤية أم سلمة للنبي في عالم الرؤيا، يوم مقتل الامام الحسين. (12) و الأخرى رواية ام الفضل ورؤيتها في المنام كأن قطعة من النبي وقعت في حجرها، ثم اخبار النبي لها بمقتل الحسين. (13) في بعض من مسانيدهم المتأخرة نُقلت القصة بأشكال مختلفة. مثل أن (ملك القطر) هو من نزل على النبي في بيت أم سلمة، وأخبره بمقتل الحسين. (14)

- 6 : ينظر: الطبراني، محمد، المعجم الكبير، دار احياء التراث، القاهرة، مصر، ج3، ص106- 110. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة البعثة، طهران، إيران، الطبعة الرابعة. 1412ق ج3، ص37-38. طبسي، محمد جواد، مع الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، الناشر تحسين، قم، إيران، 1386ش.ص53.
- 7 : ينظر: ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، دار صادر، بيروت لبنان، ج6، ص294.
- 8 : ينظر: ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، ج1، ص85. الكوفي، محمد بن سليمان، مناقب الامام امير المؤمنين، مجمع احياء الثقافة الإسلامية، قم، إيران، 1412ق، ج2، ص253.
- 9 : ينظر: الكسي، عبد بن حميد، منتخب مسند بن عبد حميد، مكتبة النهضة العربية، ط الاولى، 1988م، ص442. ابن عساكر الدمشقي، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415 ق، ج14، ص194. 195،
- 10 : ينظر: الترمذي، محمد، سنن الترمذي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1983م، ج5، ص323. الالباني، محمد ناصر، ضعيف سنن الترمذي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الاولى، 1991م، ص507.
- 11 : ينظر: الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، ج3، ص105- 111، ج23، 373.
- 12 : ينظر: النيسابوري، محمد، المستدرک على الصحيحين، ج4، ص19.
- 13 : ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص176-177. 179.
- 14 : ينظر: الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1988م، ج9، ص186. الموصلي، أبو يعلى، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، ط الثانية، 1992م، ج6، ص129. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، 1993م، ج15، ص144. الهيثمي، نور الدين، موارد الزمان الى زوائد ابن حبان، دار الثقافة العربية، ط الاولى، 1992م، ج7، ص198، ابن عساكر الدمشقي، تاريخ مدينة دمشق، ج14، ص189- 200.



اما في كتب الامامية، فإن أول نقل لها هو ما نقله أحمد ابن اعثم الكوفي (ت 320 ق) في كتاب الفتوح، نقل عدة من هذه الروايات (15) وهي روايات في اكثرها شيء من الغرابة، منها رواية تحكي عن تفصيل أبي بن كعب لما يجري على الامام الحسين وبعض الامور الغيبية. (16) وهي مروية لم تنقل في بقية المصادر. وفي رواية أخرى نزول اثني عشر ملكا على النبي، على صور حيوانات، بعضهم على صورة اسد وبعض على صورة ثور، وصورة تنين وهكذا. (17) وهكذا بقية المرويات.

محمد بن يعقوب الكليني (250-329 هـ ق) في كتاب الكافي ذكر روايتين فقط، وفي كل منهما شيء من الغرابة، واحدة منهما اخبار جبرئيل للنبي، قبل ولادة الامام الحسين عن مقتل الامة له، والنبي وفاطمة الزهراء يرفضان ذلك، ويقول كل منهما (لا حاجة لي به) وهي رواية وردت في بقية كتب الامامية مثل كتاب (الإمامة والتبصرة) لعلي ابن بابويه القمي (ت 329 هـ ق) والد الشيخ الصدوق، وفيها إضافة على ذلك أن الامام علي (ع) كان أيضا رافضا له أيضا. (18) كما وردت نفسها كذلك في كتاب كامل الزيارات، لجعفر بن محمد بن قولويه (ت 368 هـ ق)، وقد جاء في تكلمتها، انهم لم يرضوا الا بعد أن بشر جبرئيل فاطمة الزهراء أن الله جاعل الوصية في عقب الامام الحسين (19) أو بشرها بمن يملك من ذريته. (20) أما الرواية الثانية، وقد وردت في كتابي الكافي، وكامل الزيارات، أن فاطمة الزهراء كرهت حمل الامام الحسين وكرهت وضعه، لما علمت مقتله، قال أبو عبد الله (ع): لم تر في الدنيا ام تلد غلاما تكرهه، ولكنها كرهته لما علمت أنه سيقتل. (21). نعم في كتاب كامل الزيارات، كثر نقل بعض المرويات عن قصة أم سلمة، وهو المصدر المهم في الاخبار التي اعتمدها علماء الامامية المتأخرون والمعاصرون.

ما يستنتج أن هذه المرويات لا يمكن عدّها من المرويات المتواترة في الكتب التاريخية والحديثية المتقدمة، خصوصا عند لحاظ إشكالية التعارض فيما بينها.

إشكالية التعارض

مما يلاحظ في مجموع هذه المرويات، عند المقارنة، كثرة المتعارضات و الاختلافات فيما بينها، وهي اختلافات تارة بلحاظ المخبر للنبي من الملائكة، واختلاف بلحاظ وقت الاخبار، واختلاف في مكان الخبر، واختلاف في كيفية الخبر.

اما القسم الاول، في بعض المرويات، أن الملك الذي أخبر النبي هو جبرائيل (22) وفي بعضها ملك القطر (23) وفي بعضها ميكائيل (24) وفي بعض الروايات ملك جديد لم ينزل على رسول الله سابقا (25) وفي روايات اثني عشر ملكا على صور حيوانات نزلوا يعزون النبي. (26) وفي بعضه الاخر اعداد كثيرة من الملائكة. (27) وفي رواية لم يبق في السماء ملك الا ونزل على الرسول يخبره بمقتل الامام، ويحمل له قطعة من التراب. (28)

15 : ينظر: الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج4، ص323-328.

16 : ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص326-328.

17 : ينظر: الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج4، ص324، ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، طهران، إيران، الطبعة الاولى. 1348ش ص13.

18 : ينظر: القمي، علي بن بابويه، الامامة والتبصرة، مدرسة الامام المهدي، قم، إيران، ط الاولى، 1404 ق، ص52.

19 : ينظر: الكليني، محمد، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط الخامسة، 1363ش، ج1، ص464. ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط الاولى، 1417ق، ص122، 123. الصدوق، محمد، علل الشرائع، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، 1966م، ج1، ص205.

20 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص125.

21 : ينظر: الكليني، محمد، الكافي، ج1، ص464.

22 : ينظر: الطوسي، محمد، الامالي، دار الثقافة، قم، إيران، ط الاولى، 1414 ق، ص316-318، الهيتمي، مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1988م، ج9، ص187. 188،

23 : ينظر: الهيتمي، نور الدين، مجمع الزوائد، ج9، ص186. الموصلي، أبو يعلى، مسند ابي يعلى، ج6، ص129. ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج15، ص144.

24 : ينظر: الطوسي، محمد، الامالي، ص315.

25 : ينظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص35

26 : ينظر: الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج4، ص324، ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، ص13.



اما القسم الثاني، فان بعض المرويات عند الامامية، كانت قصة اخبار الملائكة قبل الحمل⁽²⁹⁾ وفي بعضها عند الحمل⁽³⁰⁾ وبعضها حين الولادة⁽³¹⁾ واخبار بعد الولادة، وبعد سنة ثم بعد سنتين.⁽³²⁾ وهكذا تتعدد الاخبار حتى بعد السنتين⁽³³⁾.

اما القسم الثالث في بعض المرويات، تنقل القصة نفسها عن بيت أم سلمة⁽³⁴⁾ وفي مرويات تنقل عن عائشة.⁽³⁵⁾ وفي بعضها أن القصة وقعت في بيت زينب بنت جحش.⁽³⁶⁾ وفي بعضها ان النبي كان في سفر.⁽³⁷⁾ وغيرها من امكنة أخرى.

اما كيفية الخبر، فهو متفاوت بأحاء عدة، ومن بينها، رواية أسماء بنت عميس، أن النبي أخبرها حين ولادة الامام، بمقتل الحسين ونهاها أن تخبر فاطمة (ع) بمقتله لأنها حديثه الولادة.⁽³⁸⁾ وفي رواية أخرى أن جبرائيل اعلم النبي قبل ولادته، والنبي اعلم فاطمة الزهراء بذلك وقد كرهت حمله.⁽³⁹⁾ اما ما روي عن الامام أمير المؤمنين، في بعضها أن الامام علي أخبر وبشكل واضح، مناديا باسم ابي عبد الله، والامام الحسين معه، وقد أخبر بواقعة الطف، وفي بعضها أن الامام أبهم كلامه، وتحدث عن أنه يُقتل قومُ هنا، ولم يعرف الناس تأويل كلامه الى بعد واقعة كربلاء.⁽⁴⁰⁾ كذلك وفق بعض الروايات المتقدمة أن ظاهرها ان النبي خصّ بالإخبار الامام أمير المؤمنين، وظاهر بعضها نسائه وأهل بيته، وفي بعضها كل المسلمين كانوا يعرفون ويترقبون مقتل الحسين.⁽⁴¹⁾ في أكثر المرويات السابقة يقتصر الاخبار عن مقتل الحسين وإعطاء التربة للنبي بل تفاصيل، وفي بعض منها تذكر التفاصيل ويشار الى قاتله يزيد.⁽⁴²⁾

كثرة هذه الاختلافات بهذا الحد الكبير، تشكل جملة من التساؤلات تستدعي المراجعة التاريخية؛ هل تعددت هذه الحادثة من الانبياء الغيبي وفق هذا التعدد الكثير والمختلف، ام أن القصة وقعت مرة واحدة، وبها تحقق الانبياء الغيبي، وانما الاختلاف من الرواة لها، هم من اشتبهت عليهم تفاصيلها؟ بناء على الاختيار الاول، التساؤل هنا مع فرض تحقق الاخبار الاول وعلم النبي بالحادثة - وفق روايات كتاب الكافي- قبل الحمل بالإمام الحسين، كيف يتكرر الاخبار من الملائكة في أزمنة قريبة جدا، ويعاد الحديث فيه مثل الاول، مع أنّ تحقق العلم بالحادثة بالإخبار السابق، يرفع الحاجة للإخبار الثاني مجددا! ويرفع التعجب من النبي وأهل بيته أو السؤال عن تربة كربلاء ومكان القتل! وهذا مما يوجد تساؤل عن التكرار بالإخبار وفق الاختلاف السابق المتقدم، مع لحاظ التقارب الزمني لكل منها، وعدم التنوع فيها بالتفاصيل والاخبار عن حوادث جديدة أخرى تستوجب التكرار. فرضية الاختلاف من الرواة في نقل الحادثة الواحدة، يمكن أن يبرر به بعض الاختلافات في مكان الواقعة أو

- 27 : ينظر: البحراني، عبد الله، العوالم، الامام الحسين، مدرسة الامام المهدي (عج) بالحوزة العلمية - قم المقدسة، ط الاولى، 1407ق، ص116.
- 28 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 130-131. ابن طاووس، علي، اللهوف في قتلى الطفوف، ص13.
- 29 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 121، 132، طبسي، محمد جواد، مع الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، ص 48. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص28.
- 30 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 121،
- 31 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 130، طبسي، محمد جواد، مع الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، ص 49.
- 32 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 132، البحراني، عبد الله، العوالم، الامام الحسين، ص117
- 33 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 128. 130.
- 34 : ينظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص29-30، 31.
- 35 : ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص34-35
- 36 : ينظر: الهيتمي، نور الدين، مجمع الزوائد، ج9، ص188.
- 37 : ينظر: ابن طاووس، علي، اللهوف في قتلى الطفوف، ص14.
- 38 : ينظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص27.
- 39 : ينظر: ابن قولويه، جعفر، كامل الزيارات، ص 121، 132، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص28.
- 40 : ينظر: المفيد، محمد، الارشاد، مؤتمر الشيخ المفيد، قم المقدسة، الطبعة الاولى، 1413ق. ج1، ص332. ابن شهر آشوب، مناقب آل ابي طالب، انتشارات علامة، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1379ق. ج2، ص271.
- 41 : ينظر: ابن طاووس، علي، اللهوف في قتلى الطفوف، ص14-16.
- 42 : ينظر: المصدر نفسه، ص14.



الزمان لها بشكل محدود، أو نوعية الكلام، لكن من الصعب ارجاع أكثر تلك الاختلافات السابقة لاختلاف الرواة؛ لأنها تصل للتعارض والتنافي كما تقدم.

أغلب الظن أن هذه القصة لم تكن معروفة بين المسلمين بعد النبي؛ بل دليل لو كانت معروفة لكثير نقلها خصوصاً بعد مقتل سيد الشهداء، فإن دواعي نقلها كانت أكثر، ولكانت من المتواترات في المجاميع الحديثية، ولم تكن بشكل اخبار آحاد في القرن الثالث. كما أن ما يقوي هذا الظن، أنها لم تذكر في نصوص من مانع من حركة الإمام من أصحاب النبي أو أهل بيته، أو ذكر الإمام بيباء النبي واخباره عن شهادته، ولم تكن معروفة عند أهل الكوفة، وإلا كيف كتبوا للإمام وهم حسب الفرض، عالمون بمقتل الإمام، والحاكم الذي يقتله.

النقل الأول لهذه المرويات في كتاب الكافي، والإمامة والتبصرة، يستدعي شيء من التأمل، إذ هي روايتان فقط وفيهما معاني من الغرابة، وما لا يمكن نسبته للنبي وأهل بيته. إذ كيف يعقل أن النبي والإمام علي وفاطمة الزهراء عليهم السلام موقفهم الأول هو (عدم الحاجة) لهم بهذا المولود، وعدم اتصافهم بمبدأ التسليم الإلهي!! مع أن إعلام جبرائيل لهم قضية خبرية وغيبية، وليس جملة انشائية.

نقل الحادثة وفق اخبار الاحاد، يمكن أن يفسر به ما سوف يأتي من بعض علماء الشيعة المتقدمين من امثال الشيخ المفيد والسيد المرتضى، من نفي وجود دليل عقلي أو نقلي يثبت علم الامام الغيبي بما سوف يجري عليه من أحداث، وتفسير حركة الامام وفق المعطيات الظاهرية. (43) لأن نفي هذا العلم يتلاءم مع عدم معلومية قصة الاخبار الغيبي السابق، ولعل منظورهم أن هذه القصة باعتبار أنها من اخبار الأحاد، لا يمكن التعويل عليها كدليل قطعي مثبت لوجود العلم الغيبي للإمام.

الحركة الحسينية والتغيير السياسي لنظام الحكم

المقاربة المشهورة والمعروفة بين المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الامامي، أن الإمام الحسين (ع) خرج من أجل تشكيل الحكم السياسي الصالح، ورفض الخلافة الدينية المتمثلة بشخصية يزيد بن معاوية. فخروجه ثورة سياسية تغييرية، قصد الإمام منها تغيير نظام الحكم الاموي واعادة الامور الى المجرى الحكم الإسلامي الصحيح، وهو هدف أراد الإمام تحقيقه ابتداء من الكوفة، كما ان بعض المرويات التاريخية تحكي عن أن الإمام كان هادفاً للثورة منذ استشهاد الإمام الحسن، وانما كان ينتظر موت معاوية لوجود العهد بينهما. (44)

اما سؤال لماذا أن الإمام أراد تغيير النظام السياسي، تأتي هنا مقاربات جزئية، بعضها يعتمد أن الإمام خرج لهذه الغاية تطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الصعيد الاجتماعي السياسي، لان الأمر بالمعروف والوقوف بوجه المنكر لا يقتصر امره على الجانب الفردي، وانما يشمل الجانب الاجتماعي والسياسي، وهذا ما نقرأه في مقاربات بعض المذاهب الإسلامية (45) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الصعيد السياسي العام، هو من حرك الإمام الحسين للنهضة، ولذلك التزموا أن عدم الضرر بالنفس، وهو مما يذكر كواحد من الشروط في مبحث الأمر بالمعروف، غير ضروري في هذا الموضوع، كما تسقط موضوعية قوة التأثير وتحقق التغيير الفعلي، ودليلهم البارز الاستناد للنهضة الحسينية، اذ فقدت كلا هذين الشرطين.

اما المقاربة الشيعية الاثنا عشرية، عند جملة من علماء الامامية (46) ترى أنها ثورة من أجل استرجاع الخلافة المعتصبة، وتأسيس الحكم السياسي وفق الرؤية الامامية المتمثلة بنظرية الامامة.

43 : ينظر: المفيد، محمد، المسائل العكبرية، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1413ق. ص71، الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، دار الاضواء، ط الثانية، 1409ق، ص228،

44 : ينظر: المفيد، محمد، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج2، ص31، 32، 34، الشريف المرتضى، علي، تنزيه الانبياء، ص228. الجرجاني، عبد الله، العوالم، الامام الحسين، ص173.

45 : ينظر: عبد الجبار المعتزلي، الاصول الخمسة. الكويت، الطبعة الاولى. 1998م، ص142، السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، مؤسسة الامام الصادق، قم إيران، 1416ق، ج3، ص403، ج9، ص97، 229، 232، 242، اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي. ناشر زيتون، قم، إيران، ط الثانية، 1388ش، ص224-227. ري شهري، محمد، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، ص63.

46 : ينظر: السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج7، ص234، الهمداني، حسين نوري، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. مؤسسة المهدي الموعود للنشر والتحقيق، قم، إيران، الطبعة الرابعة. 1425ق، ص79. منتظري، حسين، نظام الحكم في الإسلام. الناشر هاشميون، قم، إيران، الطبعة الاولى 1380ش، ص207-208، الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. قم، الناشر ليلي، الطبعة الثانية، 1425ق، ص19. اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص17، 21، 110،



يمكن الفرق بين الاتجاهين، في تحديد نوعية الحكم السياسي، طبق رؤية المعتزلة وغيرهم، أن الهدف إيجاد الحكم الإسلامي العادل، في قبال الحكم السياسي الجائر، أما وفق رؤية بعض علماء الامامية، الهدف إقامة الحكم الإسلامي المتمثل بنظرية الامامة، والمطالبة بالخلافة المغتصبة من أهل البيت. وهو اختلاف يرجع الى الاختلاف العام الكلامي في نظرية الامامة، من كونها حق أهل البيت المنصوص عليهم بالامامة أو هي حق عام معياره الشورى، كما يرجع الى بعض النصوص التي تروى عن الامام الحسين في المدينة، عند طلب والي المدينة (47) أو طلب مروان بن الحكم (48) البيعة منه. فأجاب الامام قائلا: ((يزيد رجل فاسق شارب الخمر... ومثلي لا يبياع مثله، ولكن نصيح وتصبحون، وننظر وتنتظرون، وأنا أحق بالبيعة والخلافة، ثم خرج عليه السلام. (49) وهذا الخطاب، صريح برفض الامام للبيعة، وأن صاحب الحق هو الامام نفسه. فينتج مع ضمه للنصوص الأخرى مثل (رسائل الامام لأهل الكوفة) التي ستأتي الإشارة لها، أن الغاية من خروجه من المدينة ومكة، هي المطالبة بالخلافة لأحقه بها. وكما سيأتي أن واحدة من المقاربات، مقارنة رفض البيعة، اعتمدت هذا النص كأساس جوهري في فهم فلسفة الحركة الحسينية، وهذا الموضوع سيأتي تفصيله في مقارنة رفض البيعة، وهو نص يعاني من اشكاليات نقدية على صعيد البحث التاريخي والتعارض مع نصوص أخرى أكثر اعتبارا منه.

الادلة المباشرة وغير المباشرة

الادلة والشواهد التي تذكر لأثبات المقاربة السياسية بشكلها الكلي والعام، تتنوع بين الدليل المباشر، وغير المباشر، ويراد من الثاني، الاستدلال عن طريق منطق الملازمات، أي إبطال بعض الفرضيات ومن ثم استنتاج المطلوب، وكل الفرضيات التي قُدمت في الاستدلال على اثبات مقارنة التغيير السياسي، ناظرة الى ابطال مقارنة الشهادة السياسية، وهي المقاربة التي تنص على أن الامام كان يريد الشهادة نفسها، وتقيدها بالسياسية، لان هذه المقاربة تتوزع بين مقاربات أخرى، من سياسية أو عرفانية أو تكليفية وغيرها. الامام خرج بثورة من أجل الشهادة وليس تشكيل الحكم الإسلامي أو استرجاع الخلافة المغتصبة، لعلمه بعدم امكانية هذه الأهداف، وسيأتي تفصيلها في دراسة مستقلة.

يرى أصحاب مقارنة التغيير السياسي، أنه عند ابطال مقارنة الشهادة السياسية، واستبعادها التاريخي والديني، تثبت مقارنة التغيير السياسي، وفقا لمنطق انحصار المقاربات بين هاتين الاثنتين. هذه الطريقة من الاستدلال طريقة منطقية تعتمد على حصر أطراف المسألة بين طرفين متلازمين، فيثبت أحدهما عند بطلان الآخر؛ للدوران بين الأمرين.

ولو راجعنا مجموع هذه الاستدلالات في كلمات الاعلام، لرأينا هي عبارة عن مجموعة من الإشكاليات على مقارنة الشهادة السياسية، استفيد منها بعنوان ادلة على مقارنة التغيير السياسي. كما ان مقارنة الشهادة السياسية استفادت من بعض الإشكالات على مقارنة التغيير السياسي، فحولتها الى ادلة غير مباشرة في اثبات نفس المدعى. و أفضل من جمع ادلة الطرفين ونقدهما، كتاب (عاشوراء شناسي) للكاتب محمد اسفند ياري، من المحققين المعاصرين. (50)

الادلة غير المباشرة كثيرة، ومن نماذج هذه الادلة.

الاول: أن الامام لو كان طالبا للشهادة، اي غايته الاستشهاد كهدف أول لنهضته، تنتفي الحاجة لأرسال مسلم بن عقيل وغيره، كما تنتفي الحاجة لانتظار كتب الرسل له عن تهيئة الامور واخذ البيعة، اذ ما الفائدة منها؟! عدم الفائدة، وفق برهان الخلف، يثبت عدم ارادة الشهادة كهدف أول واساس، ويثبت في قبال ذلك، أن هذه

الرحمة، حكمت، الاطر الشرعية والقانونية لثورة الامام الحسين، مؤسسة وارث الأنبياء، قم، إيران، ط الاولى، 2015م، ص42-43، ري شهري، محمد، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، ص65. فضل الله، محمد، مقالة: عاشوراء: تاملات في السيرة والزوايات. شبكة الانترنت. <https://www.bayynat.org.lb/article>، أحمد حسن يعقوب، كربلاء الثورة والمأساة، ص159، القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، مطبعة الآداب، النجف. 1974م، ج2، ص322.

47 : انظر: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، موسوعة كلمات الامام الحسين، هوامش ص 345.

48 : الحلبي، ابن نما، مثير الاحزان، المطبعة الحيدرية، النجف، 1950م، ص14.

49 : الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص14. ابن طاووس، علي، اللهوفي قتلى الطفوف، انوار الهدى، قم ايران، ط الاولى، 1417ق، ص17. الحلبي، ابن نما، مثير الاحزان، ص14، محمد باقر المجلسي، بحار الانوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان. 1404ق ج44، ص325، موسوعة كلمات الامام الحسين، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، ص344. القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص255.

50 : ينظر: اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص130 - 152



الموضوعات انما كانت تهيئة لمشروع اخر، وهي مقارنة التغيير السياسي، وأن الهدف تغيير الحكم الاموي وتأسيس الحكم الصالح. (51)

الثاني: الاستدلال من طريق وعي أصحاب الامام الحسين، وجميع من التقى بهم الامام سواء في مكة أو الطريق الى الكوفة، ونصحهم للإمام بعدم الخروج الى الكوفة، يعد من الأدلة غير المباشرة، على أن الامام الحسين (ع) صاحب مشروع في مسيرته، وليس مجرد طالب للشهادة فقط. (52)

نقد منطقي

الاستدلال غير المباشر، كما المحنا لتوضيحه، طريقة منطقية، تعتمد طريقة الاستدلال فيه - هنا - على أن المقولات المنطقية الكلية قابلة للتطبيق بشكل مطلق في كل مجالات المعرفة. سواء المعارف الوجودية أو الطبيعية أو التاريخية التفسيرية، أو العقديّة، وغيرها. وهذه النقطة قابلة للملاحظة والأشكال، لأن عالم المعرفة متعدد بتعدد العلوم، ولكل علم منهجه الخاص به، وادواته البحثية، وغاياته، ولا يمكن تسرية منهج أو طريقة استدلال وتطبيقها في كل مجالات المعرفة المتنوعة. مجال التاريخ يختلف عن مجال الرياضيات والفلسفة الميتافيزيقية، كما ان كل منهما يختلف عن مجال العلوم الاعتبارية من النحو والصرف، وهكذا مجالات العلوم المختبرية وغيرها، وهكذا تتعدد العلوم، وتتعدد المناهج بتعدد المجالات المعرفية.

منطق ارسطو بلحاظ قسم الملازمات وموضوع اليقين والكيليات الثابتة التجريدية، يختص مجاله بالموضوعات الميتافيزيقية، ولا يمكن تطبيقه الا في مجالات تدور بين امرين لا ثالث لهما، أي النفي والاثبات، فيقال مع بطلان طرف، أن الطرف الآخر ثابت، اما مع فرض كثرة الاحتمالات، فإن اثبات رأي من طريق ابطال الآخر، طريقة عقيمة. لعدم دوران المسألة بين احتمالين؛ لان الموضوع خاضع لإعطاء احتمالات أخرى.

القضية الحسينية ليس البحث في وجودها أو عدمها، وانما البحث في تفسيرها وفلسفتها، وهي من القضايا النظرية، وفلسفتها ذات واقع متعدد الاحتمال والفهم وخاضع لكثرة الآراء، وتنوع الأهداف، وتعدد المباني، وظنية المصادر، وكثرة الشواهد المتعارضة، ومع هذا الحال كيف يمكن التحاكم في فهمها لمنطق الكليات الثابتة؟! بطلان مقارنة ما، في موضوع الحركة الحسينية، يُبقي الموضوع مفتوحا أمام تفسيرات أخرى، وكما تقدم هي مقاربات تصل الى أكثر من اثنتي عشرة مقارنة.

أقل مراجعة ولو سريعة للمقاربات التي قُدمت لتفسر الحركة الحسينية، وقد اوضحناها في دراستنا السابقة، تثبت بوضوح أن هذه الطريقة المنطقية في الاستدلال طريقة عقيمة. وهو عقم دائم لها، وساري حتى في الموضوعات الفقهية والقرآنية والتفسيرية والاجتماعية والنفسية وغيرها الكثير من مجالات علم المعرفة، لأنها جميعا ذات واقع متعدد واحتمالي وظني ومتغير.

من إنجازات فلسفة الغرب في هذا المجال، توجهها لضرورة الفصل بين العلوم والمناهج، واهتماماتها بمناهج العلوم وطرق البحث، واستبعاد بعض العلوم عن دائرة منطق الكليات التجريدية.

الأدلة المباشرة على اثبات مقارنة إقامة الحكم السياسي

من أبرز الأدلة و أوضحها التي يستند لها في مسألة الحكم السياسي، رسائل الامام وكتابات له لأهل البصرة والكوفة، ووصيته لأخيه محمد بن الحنفية عند خروجه من مكة. وهي ادلة تاريخية، تعدّ في القرون الاخيرة من أهم النصوص الحسينية المشهورة، وهذا مما يتطلب الوقوف عندها بدراسة تاريخية وتحليلية نقدية.

الاول: رسالة الامام الحسين إلى أهل البصرة

قال ابو جعفر محمد بن جرير الطبري(53) (244- 310 هـ ق): مما رواه أبو مخنف(54) وهشام بن محمد الكلبي (55) قال : بعث الحسين مع مولى له يقال له سلمان كتابا إلى أشرف أهل البصرة فيه: اما بعد.. فإن الله

51 : ينظر: المصدر نفسه، ص132، 135، 136،

52 : ينظر: المصدر نفسه، ص140-143.

53: المؤرخ المعروف بالامام الطبري مفسر ومؤرخ وفقهه، يعدّ كتابه (تاريخ الطبري) من اهم المصادر التاريخية في نقل واقعة كربلاء اذ نقل احداث كربلاء من ابي مخنف لوط بن يحيى، وهشام به سائب الكلبي. ولكل منهم كتاب تحت عنوان مقتل الحسين.

54: أبو مخنف لوط بن يحيى الغامدي الأزدي (110-170 هـ ق) من محدثي الشيعة، ومن المصادر الأساسية والاولى في نقل وقائع كربلاء، وله كتاب مقتل الحسين. ويعدّ عند الامامية من الثقات. وان كان بعض علماء العامة يطعن في رواياته. كما يفدح الكثير في الرواة الذين نقل عنهم وقائع كربلاء. وللمرجعة في رواياته يراجع الموقع الالكتروني لمؤسسة تحقيقات



اصطفى محمداً على خلقه...وكننا أهله واوليائه واوصيائه وورثته واحق الناس بمقامه في الناس فأستأثر علينا قومنا بذلك، فأغضينا كراهية للفرقة ومحبة للعافية ونحن نعلم أنا أحق بذلك الحق المستحق علينا ممن تولاه، وقد احسنوا واصلحوا وتحروا الحق، فرحمهم الله وغفر لنا ولهم، وقد بعثت رسولي اليكم بهذا الكتاب وأنا ادعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه، فإن السنة قد اميتت وان البدعة قد احييت، فإن تسمعوا قلتي وتطيعوا امري اهدكم سبيل الرشاد ... والسلام))⁽⁵⁶⁾

الثاني: كتاب الامام إلى أهل الكوفة

في المصادر التاريخية رسائل عديدة بين الامام الحسين وأهل الكوفة، رسائل كان بعضها في زمن معاوية بن ابي سفيان، رسائل استنهاضية، وكان الامام يجيب عليها بالإجراء والانتظار، بسبب وجود العهد بينه وبين معاوية.⁽⁵⁷⁾ عند تولي يزيد بن معاوية الخلافة، علم أهل الكوفة أن الامام امتنع عن بيعته، فعاودوا الرسائل والكتابة للإمام، ومن بين هذه الرسائل الصريحة في الدلالة على إرادة الثورة و التغيير السياسي، رسالة الامام جوابا للكثير من رسائلهم التي تطلب منه القدوم إليهم لأنهم ليس لهم امام.

قال الطبري: قال أبو مخنف حدثني الحجاج بن علي عن محمد بن بشر الهمداني قال اجتمعت الشيعة في منزل سليمان بن صرد ... فكتبوا إليه (بسم الله الرحمن الرحيم) لحسين بن علي من سليمان بن صرد... إنه ليس علينا امام فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق والنعمان بن بشير في قصر الامارة لسنا نجتمع معه في جمعة ولا نخرج معه إلى عيد ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام إن شاء الله والسلام ورحمة الله عليك))⁽⁵⁸⁾

وكان رسالة الامام الحسين (ع) في جوابهم، هي: ((... اما بعد، فإن هائنا و سعيدا قدما عليّ بكتيكم، و مقالة جلكم: إنه ليس علينا امام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الهدى و الحق... فلعمري ما الامام إلا العامل بالكتاب و الأخذ بالقسط و الدائن بالحق و الحابس نفسه على ذات الله، و السلام))⁽⁵⁹⁾ كذلك مما يستدل به، جواب مسلم بن عقيل في الكوفة، عند سؤال عبيد الله بن زياد له عن علة قدومه الى الكوفة، فقال: (لنأمر بالعدل وندعو الى حكم الكتاب)⁽⁶⁰⁾ وهي رسائل صريحة في أنّ الدعوة والاجابة كانت من باب الامامة.

ولي عصر، مقالة تحت عنوان (اسناد ابي مخنف). وموقع العتبة الحسينية الالكتروني، مقالة تحت عنوان (اسناد ابي مخنف ورواة الطف).

55: هشام بن محمد الكلبي (110 – 204 هـ) من العلماء الكبار في التاريخ والانساب، ومن الثقات عند الامامية، كما ان راي بعض علماء الجرح والتعديل من مدرسة العامة الطعن فيه. ومن كتبه مقتل الحسين (ع) يعد واحدا من مصادر نقل واقعة كربلاء. ومن أراد المزيد من المعرفة عنه يراجع الموقع الالكتروني للعتبة الحسينية المقدسة مقال تحت عنوان (هشام بن محمد الكلبي). <https://imamhussain.org/arabic/36070>

56 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص266، ميانجي، علي، مكاتيب الائمة. دار الحديث، قم، إيران، الطبعة الاولى 1426ق، ج3، ص132.

57 : ينظر: المفيد، محمد، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج2، ص32، 34، الشريف المرتضى، علي، تنزيه الأنبياء، ص228. البحراني، عبد الله، العوالم الامام الحسين، ص173.

58 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص261، المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص38، ابن الجوزي، ابو الفرج، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الاولى، 1412ق، ج5، ص327،

59 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص261، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص38، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص327، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1965م، ج4، ص20، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص63. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص377.

60 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص282، المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص62. ابن الاثير الكامل في التاريخ، ج4، ص35.



الثالث: وصية الامام الحسين الى أخيه محمد بن الحنفية

من أبرز الأدلة في زماننا المعاصر والتي يُتمسك بها كثيرا في اثبات المقاربة السياسية للتغيير، وصية الامام الحسين الشهيرة الى أخيه ابن الحنفية في مكة المكرمة.

قال أحمد ابن اعثم في الفتوح تحت عنوان، ذكر وصية الحسين بن علي الى أخيه محمد ابن الحنفية، وكان في جملة ما نقله من حوار بينهما، هي الوصية.

قال: ثم دعا الحسين بدعوة وبياض وكتب فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به الحسين بن علي بن أبي طالب لأخيه محمد ابن الحنفية المعروف ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن الحسين بن علي يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ... وإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا مفسدا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب النجاح والصالح في أمة جدي محمد (ص) أريد أن امر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدي محمد (ص) وسيرة أبي علي بن أبي طالب وسيرة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم، فمن قبلي بقبول الحق فإله أولى بالحق، ومن رد علي هذا أصبر حتى يقضي الله (...))⁽⁶¹⁾

الاستدلال بهذه الوصية صريح في أن الامام خارج في ثورة من أجل طلب الإصلاح في الامة الإسلامية، وهو خروج يعتمد مبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الصعيد الاجتماعي والسياسي، وإعادة مسيرة الامة الى سيرة النبي والامام علي وسيرة الخلفاء الراشدين. وهو خروج معلق في اخر الوصية على قبول الناس واستجابتهم له، ومع عدم رضا الناس وامتناعهم من الوقوف معه، فإن الامام مصيره الصبر.

مدلول هذه الأدلة الثلاث يشترك في الثورة السياسية، والاختلاف في بعض الجزئيات، مدلول الوصية أن الخروج من المدينة كان بقصد الثورة، والاعلان عنها. اما وفق الرسائل السابقة، فالخروج من مكة الى الكوفة كان بقصد تغيير الوضع السياسي، والمطالبة بموضوع الخلافة، وهي رؤية تنطلق وفق النص الاول لأهل البصرة، من منظور احقية الامامة لأهل البيت، استحقاق من باب الاولوية، لأنهم أوصياء النبي وورثته، اما في النصين الأخيرين تنطلق من ضرورة تأسيس الحكم الصالح، وشروط مقام الامامة العادلة، والامام الحسين من وظيفته تأسيس هذا الحكم، وهو الاجدر به.

المقاربة السياسية والمقاربات الجزئية

المقاربة السياسية تتوزع على مقاربات أخرى جزئية منضوية تحتها، بالإمكان ارجاعها الى اثنتين عند الامامية، ألف: التغيير السياسي والعلم بالشهادة. باء: التغيير السياسي والاضطرار للشهادة. وهي اختلافات حصلت بين علماء الامامية، بسبب اختلاف بعض المباني الكلامية وبعض النصوص كما ستتضح. اما عند بعض علماء المذاهب الإسلامية الأخرى، انقسمت الرؤى في تفسير الحركة الحسينية، بشكل اخر، وهو الصحة الشرعية والصحة السياسية وما ترتب عليها من آثار بلحاظ الامة، فانقسمت بين الرؤية المؤيدة لها وفق الأسس الشرعية للفقهاء الإسلامي، والمخبطة لها وفق الحسابات السياسية كما هو عند البعض من العلماء، وعلى راسهم المفكر الإسلامي ابن خلدون (732-808هـ ق)⁽⁶²⁾ وبين المخطئ لها صريحا وفق الحسابات الفقهية والسياسية، كما هو رأي ابي بكر بن العربي (468-543هـ ق)⁽⁶³⁾ وبين المؤيد لها شرعيا من طريق شرعية اجتهاد الامام الحسين بضرورة الثورة، ولكن مخطئ لها سياسيا من باب عدم المصلحة فيها (بلحاظ الواقع)، ونفي الأثر الإصلاحي لها الديني والديوي، وهو رأي ابن تيمية (661-728هـ ق)⁽⁶⁴⁾ ورأي محمد الخضري (1872-1927م)⁽⁶⁵⁾

61 : الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص21.

62 : ينظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1، ص219. السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج3، ص403، ج5، ص483، ج9، ص232.

63 : ينظر: المالكي، ابي بكر، العواصم من القواصم، ص237، العابدين، ابو يسر، اغاليط المؤرخين. مكتبة الغزالي، 1989م، ص120، الميلاني، علي، تشييد المناظرات. مركز الحقائق الإسلامية، قم، إيران، الطبعة الرابعة. 1427ق. ج2، ص198، ج4، ص238، الحسنی، هاشم معروف، سيرة الائمة الاثني عشر. دار التعارف، بيروت، لبنان. 1986م، ج2، ص85-96.

64 : ينظر: ابي العباس، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، بيروت، لبنان، ج4، ص530، الميلاني، علي، شرح منهاج الكرامة في معرفة الامامة، مركز الحقائق الإسلامية، قم، إيران، ط الاولى، 1428ق، ج2، ص230.

65 : ينظر: محمد الخضري، محاضرات تاريخ الامة الإسلامية، ص129-130، نقلا عن الاميني، عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط الرابعة، 1977م، ج3، ص258-259.



وبين الرؤية المؤيدة لها شرعياً وسياسياً، وهي قراءة بعض من علماء المذاهب الداعية للثورة والخروج على السلطة الجائرة. (66)

وهذا مما يعطي نتيجة أنّ مقارنة التغيير السياسي لنظام الحكم، هي الوجه الأولي المتبادر عند كثير من المذاهب، في تفسير الحركة الحسينية ونهضته المباركة، فالإمام عندهم قاصد لتشكيل الحكم الإسلامي واسقاط الحكم الأموي.

مقاربة ابن خلدون كما سوف يتضح ضمناً مقارنة قريبة المعنى من مقارنة بعض علماء الإمامية المتقدمين، وهي التي تجمع بين هدف التغيير السياسي، و نفي وجود العلم الغيبي التفصيلي للإمام بشهادته والأحداث التي حصلت في الكوفة وغيرها، غاية الأمر أنّ الاختلاف بين القراءتين، هو البعد السياسي في قراءة الواقع، فيرى ابن خلدون خطأ الإمام في محاسباته، لأن الأمانة تحكمها العصبية القبلية، وليس المقاصد والأهداف الدينية (67) وهو خطأ لا يؤثر على شرعية وشهادة الإمام لأنه عمل وفق تكليفه الشرعي، ويرى علماء الإمامية عدم الخطأ في الحركة السياسية للإمام، لأن الإمام عندما تحرك للكوفة كانت الشرائط الموضوعية صالحة لانتصاره، وعندما علم بفشل مشروع الكوفة، عزم على الرجوع ولكنه مُنع من الرجوع. (68)

عند مراجعة بعض خطابات الإمام الحسين بعد واقعة مقتل مسلم بن عقيل، يُستظهر منها ما يقرب أكثر من مقارنة ابن خلدون، وأنّ الإمام تبين له أنّ ظن النصر منهم له لم يكن مصيباً في نظره، وهو ما يتضح من توبيخه لهم وتذكيرهم بغدرهم السابق ومواقفهم السياسية مع الإمام علي والإمام الحسن. (69) أو توصيفهم بوصف الخذلان (وقد خذلتنا شيعتنا) (70) أو خطبته في أصحابه وجيش الحر، فقال: (... فلعمري ما هي لكم بنكر، لقد فعلتموها بأبي وأخي وابن عمي مسلم والمغرور من اغتر بكم...) (71) وقول الإمام في جواب عمر بن سعد- (... فوثقت بهم، فغدروا بي، بعد أن بايعني منهم ثمانية عشر ألف رجل، فلما دنوت، فعلتم غرور ما كتبوا به إلي...) (72) وهو خطأ في ظن نصرتهم له وصدقهم في البيعة له (73) وليس هو خطأ في رفضه البيعة للسلطة، ولا خطأ في استجابته لندائهم له، وإنما موقفه (ع) موقف ديني عظيم جسّد فيه الإمام أعلى صور الإنسانية عندما استجاب لاستغاثتهم الدينية.

مقارنة راي الشريف المرتضى (355-436 ق) في فهم الحركة الحسينية (74) مع راي ابن خلدون، يُثبت تقارب الرأيين إلى حد كبير جداً.. وهذه المقارنة من الموضوعات التي تستحق الدراسة والبحث. وكما المحنا إليه في أول البحث، إشكالية العقل الشيعي المتأخر والمعاصر في قراءة الحركة الحسينية، الميل الشديد نحو الجانب السياسي والانفعالي، والتحسس المفرط من كل تفسير ولو على المستوى التوصيفي للواقع التاريخي، إذا كان

66 : ينظر: المعتزلي، عبد الجبار، الاصول الخمسة، ص 142، السبحاني، جعفر، بحث في الملل والنحل، ج3، ص403، ج9، ص97، 232، 229، 242.

67 : ينظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1، ص 219.

68 : ينظر: الشريف المرتضى، علي، تنزيه الأنبياء، ص228-229.

69 : ينظر: البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص170، الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص303، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص78، المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص80، وانظر: الاربلي، علي، كشف الغمة، ج2، ص46.

70 : ينظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص300، محمد بن المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص75، الطبرسي، الفضل بن الحسن، اعلام الوري باعلام الهدى، مؤسسة آل البيت لحياء التراث، قم، إيران، ط الأولى، 1417ق، ج1، ص437، شمس الدين، محمد، أنصار الحسين، الدار الإسلامية، ط الثانية، 1981م، ص39. بحر العلوم، مهدي، الفوائد الرجالية، مكتبة الصادق، طهران، إيران، ط الأولى، 1363ش، ج4، ص33.

71 : ينظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص304-305، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص48، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص81-82، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة البعثة، طهران، إيران، الطبعة الرابعة، 1412ق، ج3، ص71-72،

72 : الدينوري، ابن قتيبة، الاخبار الطوال، دار احياء الكتاب العربي، ط الأولى، 1960م، ص254. العقيلي الحلبي، عمر، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق، ج6، ص262، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص463.

73 : المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص31، الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، ص228-229.

74 : ينظر: الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، ص228.



مخالفا لبعض مقاربات الامامية في العصور الأخيرة، مع أن الموضوع تاريخي وتوصيفي وتفسيري ولا يرتبط بالإيمان والكفر.

التغيير السياسي ونفي العلم الغيبي

المقاربة الأولى عند الامامية بحسب الزمان التاريخي، قراءة حركة الامام الحسين وفق المنظار الإنساني الطبيعي، الامام الحسين كان ثائرا من أجل التغيير السياسي، كما أن الامام لم يكن عالما بالغيب ولا تفاصيل ما يجري غيبيا في الكوفة وغيرها، فظاهر حركته وباطنها واحد، كما هو حال كل ثورة سياسية تجري وفق الأسباب الظاهرية لها. من القائلين بهذه المقاربة جملة من متقدمي علماء الامامية، كالشيخ المفيد (336-413 هـ. ق) والسيد الشريف المرتضى وبعض المعاصرين منهم الشيخ نعمة الله صالح نجف آبادي (1923-2006 م) وهو من احيا هذه المقاربة بشدة في الزمان المعاصر. (75)

تنتهي هذه المقاربة الى القول أن حركة الامام ذات أهداف، وتعدد هذه الاهداف نتج من تغيّر الشرائط الموضوعية، الهدف الأول: الحكم وتغيير النظام الاموي، خرج الامام من أجله من مكة، وكانت الشرائط الخارجية متوافقة معه (76) وعند تغير الشرائط الخارجية في الكوفة وفشل مشروع الاعداد فيها، وعند وصول الامام الى جيش الحر، بدا هدف الامام الثاني: الانصراف والابتعاد عن المواجهة، وعند وصول الامام الى كربلاء واصرارهم على قتال الامام، بدا الهدف الثالث: الدفاع واقتدار الشهادة.

من أهم ادلة هذه التعددية في الأهداف، النصوص التاريخية ضمن سياقاتها الزمنية وتطوّر وتغيّر الأحداث فيها بطريقة متدرجة، كما أن هذه المقاربة (في الجملة) تفرّق بين علم الامام بشهادته، وهو ما تحكيه بعض الروايات عن بكاء النبي واخباره بشهادة ولده الحسين (ع) وهو ما تمّ بيانه، وبين علم الامام التفصيلي في تعيين زمان شهادته ومكانها، وهو ما تنكره هذه المقاربة، لعدم الدليل اليقيني والمتواتر على العلم بالتفاصيل؛ إذ لا تلازم بين العلمين، أي بين العلم بالشهادة وبين تفاصيل ما يجري، إذ الاخبار تتحدث عن اصل وقوع الحادثة لا تفاصيلها، كذلك ترى هذه المقاربة (في الجملة) عدم الدليل التاريخي على علم الامام بتفاصيل مجريات الامور والحوادث من موقف أهل الكوفة وغيره (77) قولنا (في الجملة) إشارة الى امكانية ان تتبنى هذه المقاربة انتقاء العلم السابق، كما تقدم بيان الموضوع، ومن هنا لا تعدّ النصوص المشهورة الان عندنا عن اخبار النبي بمقتل الامام الحسين، إشكالية قوية - وفق المنهج العلمي- في نقد هذه المقاربة بشكل عام.

قال الشريف المرتضى: ((إن أسباب الظفر بالأعداء كانت [ظاهرة] لائحة متوجهة، وإن الاتفاق عكس الامر وقلبه حتى تم فيه ما تم)) (78)

التغيير السياسي والعلم بالشهادة

المقاربة الثانية للامامية، ولفظ الثانية هنا لا يراد منه وفق السياق التاريخي عند الامامية، وانما بلحاظ المقاربة السابقة، هي الجمع بين طلب التغيير السياسي، مع الايمان بوجود العلم الغيبي، أي أن الامام كان عالم غيبيا بشهادته وجميع الاحداث، عالم أنه سوف يستشهد ولا يتم هذا التغيير، كما يعلم أن حكم بني امية له زمان طويل يستمر لعقود، وأن الذين كاتبوه من أهل الكوفة سوف لا يفي الكثير بوعودهم للوقوف معه، ولكن رغم ذلك كان يكاتبهم ويعمل وفق وعودهم.

تنسب هذه المقاربة للكثير من علماء المذهب الامامي. (79) وان كانت في نسبتها لبعض الشخصيات موضع للتأمل بسبب اختلاف كلماتهم في تحليل النهضة الحسينية. (80) وهي مقارنة تجمع بين الهدف السياسي الظاهري،

75 : المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص31، الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء. ص228-229، تلخيص الشافي، 1382ش، ج4، ص189، مؤسسة آل البيت، مجلة تراثنا، ج37، ص54-556. اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص109، 334-333.

76 : ينظر: المدني، علي خان، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين. دفتر انتشارات اسلامي، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1409ق.

ج1، ص195، اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص109، 114-115، 116، الصافي، لطف الله، حسين شهيد آگاه، ص45، حيدر حب الله، مقال: الحركة الحسينية والتأصيل الفقهي. ص22.

77 : المفيد، محمد، المسائل العكبرية، ص69-71. مؤسسة آل البيت، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، قم، إيران، 1414 ق، ج37، ص55.

78 : الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص229.



والمباني الكلامية في علم الامام، فتجعل المباني الكلامية هي الأساس في فهم وتحليل سلوكيات النبي وائمة أهل البيت. (81)

من أهم الإشكاليات التي واجهتها هذه المقاربة، إشكالية الجمع بين العلم الظاهري، والعلم الغيبي الباطني أي بين علم الامام بالمجريات التفصيلية، وبين الإقدام والمكاتبة وغيرها. (82) بل هذه الإشكالية المرحجة فتحت الباب امام محاولة إنكار العلم التفصيلي بزمان الشهادة، أو انكار العلم بمجريات الامور في الكوفة. وقد تقدم الحديث في الدراسة السابقة عن نقد وتقييم بعض الافتراضات الكلامية لهذه المقاربة فراجع. (83).

إشكاليات نقدية لأدلة المقاربة السياسية

الدراسة النقدية تتمحور حول أصل التفسير السياسي المشترك بين هذه المقاربات، و ليس ناظرا الى صحة وجواز الثورة شرعا أو عدمها، وانما أي المقاربات السابقة أكثر انطباقا على الحركة الحسينية حسب واقعها التاريخي، وهو نقد ينظر أولا للأدلة السابقة، هل تامة في دلالاتها أو لا؟ وإذا كانت تامة، هل المقاربة السياسية هي التفسير الاوحد المنطبق على الحركة الحسينية بكل مراحلها من المدينة الى كربلاء ام كان لها اهداف مترتبة، وإذا كانت ذات اهداف متعددة، فما هي هذه الأهداف. وهذا النقد هو ما سيكشف من فحواه أي تلك المقاربات هي الأقرب للواقع.

تقديم رسالة الامام الحسين (ع) الى أهل البصرة

الإشكالية الاولى في هذه الرسالة، أنها رغم أهميتها التاريخية لم ترد إلا في مصدر واحد فقط، وهو كتاب الطبري، ولم تأت في المصادر الأخرى، لا السابقة له، ولا اللاحقة له، فلم ينقلها المؤرخون مثل كتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري (ت 230 هـ. ق) وكتاب الفتوح لابن اعثم، ولا كتاب انساب الاشراف لأحمد بن يحيى البلاذري (ت 279 هـ. ق) ولا غيرهم، خصوصا أن كتاب الفتوح انفراد بنقل نصوص لم تنقل عند غيره، ولم ترد كذلك في كتب الامامية، فالشيخ المفيد (ت 413 هـ. ق) رغم أنه اعتمد في كثير من مرويات كتاب الارشاد وغيره على كتاب تاريخ الطبري، لكن لا نجد لهذه الرسالة ذكرا في كتبه. ولا بقية الكتب ولا مصنوعات الامامية القريبة في تلك الفترة، وهذه إشكالية تاريخية إذ كيف لم تنقل هذه الرسالة في جميع هذه المصادر. الثانية: أن هذه الرسالة تحوي في مضمونها ومفادها، مقاطع لم يرتضي عليها الشيعة ولا السنة، وقد شكك في صحة بعض ما جاء فيها، كل من الطرفين، ومن باب المثال شكك فيها المفسر ابن كثير (701-774هـ) متهما بعض رواة الشيعة في الزيادة فيها، وهو النص الدال على احقية أهل البيت، ومسألة غصب الحق من أهله. (84) وفي المقابل أعتبر بعض كتّاب الشيعة أن هذه الرسالة مزورة من جهة بعض فقراتها، وهي التي اشتملت على

79 : ينظر: السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج7، ص234، الهمداني، حسين نوري، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. ص79. منتظري، حسين، نظام الحكم في الاسلام. ص207-208، اسفند ياري، عاشوراء شناسي، ص17، 21، 186، 110-194، الرحمة، حكمت الاطر الشرعية والقانونية لثورة الامام الحسين، مؤسسة وارث الأنبياء، قم، إيران، ط الاولى، 2015م، ص42-43، ري شهري، محمد الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، ص65. 72، 79، فضل الله، محمد، مقالة: عاشوراء: تأملات في السيرة والزوايات. شبكة الانترنت. <https://www.bayynat.org.lb/article>، أحمد حسن يعقوب، كربلاء الثورة والمأساة، ص159، القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص322.

80 : العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص308-311، اسفند ياري، عاشوراء شناسي، ص194-198.
81 : ينظر: ري شهري، محمد الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، ص57-59.
82 : ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص29-31، حب الله، حيدر، مقالة: الحركة الحسينية والتأصيل الفقهي، ص23، اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص198-211، صادق الصدر، محمد محمد، اضواء على ثورة الحسين. هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، النجف، العراق. 1430ق، ص38، المدني، علي خان، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، ج1، ص195. ري شهري، محمد الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، (ع)، ص58-59. 79،
83 : ينظر: الموسوي، ابراهيم جاسم، مقاربات في تفسير النهضة الحسينية، (دراسة في بعض الأصول والمباني الفكرية العامة لها) مجلة مراس، جامعة وارث الأنبياء، كلية العلوم الإسلامية، 2024.
84 : ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، دار احياء التراث العربي، ط الاولى، 1988م، ج8، ص170.



مدح سيرة الخلفاء السابقين، والدعاء لهم مثل قوله: (وقد أحسنوا وأصلحوا وتحروا الحق، فرحمهم الله وغفر لنا ولهم).⁽⁸⁵⁾

من هنا نعرف أنّ هذا الكتاب فيه جدلية بين بعض مؤرخي العامة والامامية، كل يتهم الآخر في تزويره. ولعل هذه الحساسية بلحاظ بعض هذه الفقرات، هي من أسباب اختصار ابن نما الحلي (567-680 هـ ق) لهذا الكتاب ونقل بعض المقاطع منه. مع حذف بعضها الآخر، رغم أنّ مصدره لها، كتاب تاريخ الطبري.⁽⁸⁶⁾ وأن كان هو التزم في مقدمة كتابه، أنّ منهجيته في نقل المقتل الحسيني، الاختصار في النقل.⁽⁸⁷⁾ الكثير من كتب الامامية المتأخرة⁽⁸⁸⁾ ممن اهتم بنقل رسائل الامام، نقل هذه الرسالة، مع التصرف في نقلها، وحذف بعض الفقرات غير المتوافقة مع بعض التوجهات المذهبية فيها. وهو نقل معتمد على اختصار ابن نما الحلي. مع أنّ المصدر الذي تنقل منه كتاب تاريخ الطبري، وهي طريقة غير علمية في النقل؛ إذ لا معنى علمي للتقطيع في النص أو حذف بعض فرائده، كما لا قرينة على الوضع والدس تدعم مؤرخي العامة أو الامامية في اتهام الآخر، ما دام لم يرد النص في مصدر تاريخي معتبر بشكل اخر.

استنتاج جزئي

1: هذه الرسالة وغيرها (لو صحت) تقدم قراءة وسطية في فهم الاحداث التاريخية، قراءة تخالف بعض التصورات المشهورة التعصبية عند كلا المدرستين من العامة والامامية، وهي دليل على خطأ بعض التصورات التاريخية عن بعض الشخصيات. القراءة الموضوعية لهذه النصوص دون اسقاط بعض التوجهات المذهبية عليها ومحاولات تأويلها، هي القراءة الأفضل؛ لأنها تسهم في النظرة الوسطية وحلّ الخلافات.

2: هذه الرسالة تتوافق مع رسائل الامام المتبادلة بينه وبين أهل الكوفة، ومن هنا فإنّ صدورها التاريخي غير مستبعد؛ إذ أنها مروية عن مؤرخين شيعيين (ابي مخنف، وهشام بن محمد الكلبي) كل منهما يعدّ من ثقافت الشيعة، وهما المصدر الأساس في نقل احداث كربلاء في كتاب تاريخ الطبري، ولعل عدم نقلها التاريخي يرجع الى الحساسيات المذهبية عند الطرفين من الشيعة والسنة. إذ أنها تقدم قراءة تخالف الاثنين معا.

3: توافق مضمون هذه الرسالة مع بقية رسائل الامام، ومع لحاظ الاشكالين الاوليين، يحوّل هذه الرسالة الى الأدلة الثانوية وليس الاولية، ويجعلها من المؤيدات.

تقويم نقدي لكتاب الامام الحسين الى أهل الكوفة

من اقوى الأدلة التي يتمسك بها على مقاربة التغيير السياسي وتأسيس الحكم الصالح، ونبذ حكم بني امية، هي مكاتبات أهل الكوفة واجوبة الامام لهم. وقد تقدمت الإشارة لها. ومن أبرزها قول الامام (ع) في جواب اخر رسائلهم، وبعثه مسلم بن عقيل. ((اما بعد، فإن هانئا وسعيدا قدما عليّ بكتبتكم، و مقالة جلكم: إنه ليس علينا امام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الهدى و الحق ... فلعمري ما الامام إلا العامل بالكتاب و الأخذ بالقسط و الدائن بالحق و الحابس نفسه على ذات الله، و السلام))⁽⁸⁹⁾

وسبب قوة الدلالة في هذه الرسائل، التصريح من قبل أهل الكوفة بموضوع الامامة بالعدل، كما أنّ الامام اجابهم وفق رسائلهم بالتأييد على موضوع الامامة والحكم العادل. كذلك بعثه مسلم بن عقيل واخذ البيعة كلها قرائن تتوافق مع فكرة التغيير السياسي. كما أنّ هذه الرسائل ليس فيها شائبة بلحاظ المصادر التاريخية، فهي قد ذكرت في اغلب المصادر من كتب العامة والامامية.

85 : ينظر: البدر، سامي، شبهات وردود، الناشر حبيب، ط الثانية، 1417ق، ج3، ص92.

86 : ينظر: الحلي، ابن نما، مثير الاحزان، المطبعة الحيدرية، 1950 م، ص17.

87 : ينظر: الحلي، ابن نما، مثير الاحزان، ص6.

88 : ينظر: الامين، محسن، اعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ج1، ص590. ري شهري، محمد، أهل الكتاب في الكتاب والسنة، دار الحديث، ط الثانية، 1375ش، ص144. القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص322.

89 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص262، ينظر: المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص38-39، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص30، ص77، الدينوري، ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص4، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص327، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص20، ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، ص23، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص63. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص377.



من هنا يقع البحث والتساؤل فيها، هل أن هدف التغيير السياسي كان هو الهدف الاول والوحيد في طول مسيرة الامام الى كربلاء لم ينتهي الامام عن المطالبة به، والثورة من أجله مهما كلفت الظروف، أو كان هدفا من الأهداف ذا شرائط موضوعية، قد عدل عنه الامام في تكملة مسيرته نحو الكوفة؟ كما أن التساؤل الثاني هل كان الامام مصيبا به على البعد السياسي من جهة الوقت، وامكانية التغيير، أو مخطى فيه كما هو بعض المقاربات التي خطأت الامام سياسيا بلحاظ عدم امكانية هذا الهدف وفق الشرائط الموضوعية السياسية في زمانه. وهل ترتبت آثار تغييرية بعد هذه الثورة السياسية من الامام أو لا؟ الإجابة عن هذه التساؤلات هي ما تشكل طريق النقد والتقويم للمقاربات الجزئية السابقة، وهي موضوعات، سيبتين (بعض ابعاده) عند نقد المقاربة السياسية.

تقويم نقدي لوصية الامام الحسين

وصية الامام الحسين السابقة لأخيه ابن الحنفية، من أبرز النصوص المتداولة في الثقافة الحسينية في زماننا المعاصر، بل بُنيت عليها فلسفة وخطاب الثورة الحسينية، كما هي المستند الاول لمقاربة الخروج من أجل الإصلاح الاجتماعي والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، و ستأتي دراسة هذه المقاربة بشكل مستقل ضمن بحث خاص. ومن هنا نتقيا للموضوع في هذه المقاربة وغيرها نفق عند بحث هذه الوصية؛ لبيان بعض التساؤلات المرتبطة بها.

الاول: المصدر التاريخي

المصدر التاريخي الوحيد لنقل هذه الوصية، كتاب الفتوح لابن اعثم الكوفي (320 ق) ذكرها بشكل مرسل دون إسناد، وقد انفرد في نقلها، ولم تنقل في بقية الكتب التاريخية الأخرى، الا في القرن السادس، نقلها الخوارزمي (وفاته 568هـ) عن كتاب الفتوح، في كتابه (مقتل الحسين) (90)

اما بقية الكتب والمصادر التاريخية من مؤرخي العامة في القرن الثالث و الرابع والخامس، فقد خليت من ذكر هذه الوصية، وكذلك كتب الامامية خليت منها، مثل كتاب الإرشاد للشيخ محمد المفيد (338-413 هـ ق) وغيره، وقد نقل سيرة الامام الحسين و وقائع كربلاء، و خليت منها كتب الشيخ الصدوق (306-381 هـ ق) والشيخ الطوسي (385-460 هـ ق) وابن قولويه القمي (ت 368 هـ ق) مثل كامل الزيارات وغيره، بل خليت منها كتب ابن طاووس (589-664 هـ ق) وهو مما انفرد بنقل روايات خاصة لم توجد في المصادر التاريخية الأخرى، بل أن جملة من هذه المصادر نقلت الحوار الذي دار بين الامام الحسين وأخيه محمد بن الحنفية، ولم تنقل هذه الوصية. (91)

كما أن ابن شهر آشوب (488-588 هـ ق) في كتاب مناقب آل ابي طالب، نقل بعضا من كلمات هذه الوصية، دون عنوان لها بعنوان وصية للإمام الحسين. (92) وهو كذلك ممن انفرد بنقل الكثير من النصوص التاريخية التي لم تنقل في الكتب السابقة!

عدم هذا النقل من الجميع، يشكل نقطة ضعف وتساؤل منطقي، إذ كيف يمكن تجاهل نقل هذه الوصية في كل هذه المصادر مع أهميتها الكبيرة. وهي وصية شارحة لأهداف النهضة الحسينية بشكل وافي وصریح.

الثاني: تنافي الوصية مع الاخبار الأخرى

إجراء مقارنة بين مضمون الوصية السابقة، مع النصوص التي وردت في امهات الكتب التاريخية، و الحاكية لكيفية خروج الامام من المدينة مع عائلته وبني هاشم، و حواراته مع أخيه ابن الحنفية، يكشف بشكل واضح، عن مسالة التنافي والتعارض بينها. لان اغلب ما ورد من نصوص تعكس حيرة الامام في تعيين المقصد من حركته، ولا يجد فيها الباحث أدنى إشارة للثورة والخروج على يزيد من أجل الإصلاح الاجتماعي، بل أن طريقة خروجه متسترا وخائفا يترقب، مما ينافي ذلك اذ لا ينسجم ذلك مع مضمون الوصية والخروج للثورة.

قال المفيد - بعد نقل كلام محمد بن الحنفية مع الامام:- (فقال له الحسين عليه السلام: " فأين أذهب يا أخي؟ " قال: انزل مكة فإن اطمانت بك الدار بها فسبيل ذلك، وإن (نبت بك) لحقت بالرمال وشعف الجبال وخرجت من بلد إلى بلد، حتى تنتظر (ما يصير امر الناس إليه)، فإنك أصوب ما تكون رأيا حين تستقبل الامر استقبالا. فقال: " يا أخي قد نصحت وأشفقت، وأرجو أن يكون رأيك سديدا موقفا ". فصار الحسين عليه السلام إلى مكة وهو يقرأ:

90: ينظر: الخوارزمي، موفق بن أحمد، مقتل الحسين، ص273.

91: ينظر: المفيد، محمد، الإرشاد، ص2، ص35، الصدوق، محمد، امالي الصدوق، مؤسسة البعثة، قم، إيران، ط الاولى، 1417ق، ص217.

92: ينظر: ابن شهر آشوب، مناقب آل ابي طالب، انتشارات علامة، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1379ق. ج3، ص241.



(فخرج منها خائفاً يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين) ولزم الطريق الأعظم، فقال له أهل بيته: لو تنكبت الطريق الأعظم كما صنع ابن الزبير لنلا يلحقك الطلب، فقال: " لا والله لا أفارقه حتى يقضي الله ما هو قاض".⁽⁹³⁾ وهذا النص مما يحكي عن مشورة الامام وحيرته في تعيين مقصد حركته، كما أن انتخاب مكة كمقصد لم يكن يقصد الثورة السياسية، كما هو مصور وفق مضمون الوصية السابقة، وهذا النص الأخير أوثق تاريخياً من نص الوصية؛ بدليل انه نقل في الكثير من الكتب التاريخية، من العامة والامامية، قياساً مع نص الوصية. كما انها متعارضة مع النص الاخر الذي نقله السيد علي ابن طاووس في كتاب اللهوف، ولم ينقل غيره، وسيأتي الوقوف عنده.

الثالث: الاتهام بالوضع والتحريف

النص الوارد في كتاب الفتوح لابن اعثم، اشتمل على مقطع تم حذفه في اغلب كتب الامامية المتأخرة⁽⁹⁴⁾ متهمه يد التحريف في اضافته⁽⁹⁵⁾، وهو قول الامام: (و أسير بسيرة جدي و أبي علي بن أبي طالب ع، وسيرة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم)⁽⁹⁶⁾

والملاحظ أن اغلب الكتب المتأخرة والمعاصرة نقلت هذه الوصية عن كتاب الفتوح لابن اعثم، وكتاب مقتل الحسين للخوارزمي، مع حذف هذا المقطع منها. معتمدة تلويحاً وضمناً على الشك في أصل وجوده، وهذه المنهجية في حد ذاتها تخالف الامانة العلمية، إذ لا دليل على الوضع والدس، الا من طريق اسقاط الرؤية المذهبية على النص نفسه، كما أن هذا الاتهام بإضافة هذا المقطع و وضعه، يضعف أصل وجود هذه الوصية؛ اذ لعل كلها موضوعة خصوصاً مع ملاحظة الجانب التاريخي المتقدم؛ والا ما هو الدليل المثبت لأحدهما دون الاخر، وهما نص واحد فقط! بل كما تقدم ان هذه النصوص تصلح أن يؤسس عليها رؤية وسطية في قراءة الواقع التاريخي بعيداً عن منطق الافراط والتفريط، خصوصاً إذا تم جمع هذه المجموعة من المرويات وهي موجودة بكثرة في الكتب التاريخية بدلاً من اسقاطها أو الاتهام بالوضع والتحريف.

الرابع: التنافي بين خطاب الثورة ومفهوم الوصية

تمثل هذه الوصية عند قراءة مضمونها الصريح في حد نفسه، جوهر فلسفة النهضة الحسينية، ولذلك اعتبرت من أشهر النصوص في الاستدلال على هذه المقاربة عند المعاصرين.

السؤال الذي يطرح نفسه قبال هذه الحقيقة، هو: هل الغرض من هذه الوصية إيصال رسالة للأجيال القادمة، يراد من طريقها إفهامهم بحقيقة هذه الثورة، حتى لا يزيفها الكذابون من اتباع السلطة السياسية الاموية في المستقبل، ام أن غايتها إعلان للثورة في زمانه، وإخبار الناس بالغاية من نهضته، ليقفوا معه ويعملوا وفقاً لها، و جذب دعمهم وتوعيتهم بأهدافه، وتصحيح الأفكار الخاطئة والاتهامات التي سُجبت حوله في زمانه من قبل السلطة السياسية، من أجل تفرق الناس عنه؟

كون الوصية هي البيان الرسمي للثورة، يرجح الاحتمال الثاني، مما يجعلها تشكّل خطاباً للناس في زمانه، يحتاج إلى الإفصاح والإعلان عنه، في قبال السلطة وتشويهها الإعلامي لخروجه ضدها، وهذا ما يتنافى مع عنوان هذه الرسالة بعنوان الوصية وتغيب عن العامة من الناس؛ لان مراجعة المصادر التاريخية تكشف عن عدم معرفية هذه الوصية، ولم تأت الإشارة لها حتى في مكاتبات أهل الكوفة للإمام من أجل دعوتهم له بالخروج إليهم. بل مكاتبات أهل الكوفة للإمام لم تنطلق من إدراكهم خروج الإمام للثورة على الحكم، واعلانه النهضة من أجل تغيير نظام الحكم الاموي في المدينة، بل انطلقت مكاتباتهم من فكرة امتناع الإمام من البيعة وخروجه الى مكة رافضاً

93 : المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص 35، انظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص 254، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص17، الطبرسي، اعلام الوری، ج1، ص435، القتال النيسابوري، روضة الواعظين، منشورات الشريف الرضي، قم، إيران، ص171، المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، ج44، ص332،
94 : انظر: محمد بقار المجلسي، بحار الانوار، ج44، ص 329، الامين، محسن، لواعج الاشجان، ص30، البحراني، عبد الله، العوالم، الامام الحسين، ص178، القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص264، 265، المرعشي، نور الله، شرح احقاق الحق، ج11، ص602.
95 : انظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص50،
96 : الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص21.



الليبية. (97) كما أن استجابة الإمام لهم هي على إثر دعوتهم له، كما تقدمت رسالته السابقة، وهو ما سيأتي بشكل واضح في نصوص طلب الانصراف، وتعليل قدوم الامام الى الكوفة بالمكاتبات، ولو كان صاحب ثورة وفق رواية الوصية، لتغيرت كل هذه الخطابات.

من هنا التعبير عن جوهر الثورة وروح خطابها بصيغة الوصية، وسرية هذه الرسالة، وهي البيان الرسمي للثورة، لا يمتلك معنى منطقي بل هما متنافيان.

الخامس: الوصية ومكاتبات أهل الكوفة، ونصوص طلب الانصراف

مما يثير التساؤل بشكل واضح على صدور هذه الوصية، مجموعتان من النصوص التاريخية الواردة في اغلب المصادر التاريخية، وهما:

الاول: نصوص تعليل قدوم الامام نحو الكوفة بالمكاتبات من أهل الكوفة، ورسائلهم وطلبهم منه، لا فكرة الثورة ومسألة وجوب الإصلاح السياسي، والامر الشرعي بوجوب الخروج.

الثاني: نصوص عرض مبادرة الانصراف عن القتال أن كره أهل الكوفة قدومه. وهاتان المجموعتان مما تتعارض بشكل قطعي مع مضمون الوصية؛ إذ الوصية تشير الى ضرورة الخروج من أجل الإصلاح الاجتماعي وإرادة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصوص مبادرة الانصراف تدل على العكس من ذلك، لأن الامام علل قدومه بالمكاتبات، وطرح مبادرة عدم القتال والانصراف، وليس الثورة من أجل التغيير السياسي الشامل، وهي نصوص أرجح من نص الوصية عند التعارض، باعتبارها متعددة، إذ هي نصوص متكررة في مواضع كثيرة كما سيأتي، و واردة في اغلب الكتب التاريخية بشكل أكثر وثاقة منها.

مكاتبات أهل الكوفة وموضوع الانصراف

من الموضوعات المهمة في دراسة فلسفة النهضة الحسينية وفهم أهدافها الاولية، أجوبة الامام الحسين عن علة قدومه الى الكوفة، وكذلك مفاوضات الانصراف عن المسير أو القتال، وهي ما قدمها الامام معا في نصوصه، بعد احداث مقتل مسلم بن عقيل، ويمكن التعبير عنها بمفاوضات الصلح وعدم خوض القتال. وهو موضوع لم يحظى بالدراسة التحليلية والوقوف الجاد في فهمه، وفهم اهداف النهضة الحسينية على ضوء تلك النصوص، مع أن لها تأثيراً كبيراً جداً في فهم النهضة الحسينية، لأنها كانت تشكل تساؤلات مباشرة عن هدف النهضة، كما أن الأجوبة فيها كانت من الامام نفسه. ومن هنا سوف نقف عندها بشيء من التفصيل؛ لأنها تؤسس لجملة من المطالب الأساسية في فهم النهضة الحسينية.

نصوص طلب الانصراف، تكررت بكثرة، في الطريق الى الكوفة، و عند لقاء الحر بن يزيد الرياحي، وعند نزوله في كربلاء، وفي خطابه يوم العاشر وغيرها من المواضع، وهذا ما يعطي أن لهذه النصوص موضوعية كبيرة جدا بسبب ورودها في مواضع عدة، و إفصاح الامام الحسين فيها عن الهدف الأساس من نهضته وحركته نحو الكوفة، مما يجعلها عاكسة ومبينة لفلسفة حركته، وليست المسألة مجرد إقامة الحجة كما فهمها البعض من العلماء والباحثين (98) إذ لا دليل على ذلك.

هذه النصوص وهي واردة في اغلب المصادر التاريخية الاولي لواقعة كربلاء، تكسب موثوقية كبيرة، وتفصح عن أن هدف النهضة هي مكاتبات أهل الكوفة، وتعليل استمرارية حركة الامام ببقاء تلك المكاتبات والوفاء من الناس، ومع عدم إرادة الناس لقدمه، فالإمام منصرف عن القدوم أو البقاء. وهو مما يبطل الكثير من التأويلات لنهضته وتفسيراتها المتأخرة.

خطبة الإمام الحسين في لقاء جيش الحر

قال أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279 ق): (ثم خطب الحسين و قال للحر وأصحابه: إن تتقوا الله وتعرفوا الحق لأهله يكن ذلك أرضى لله، وإن أنتم كرهتمونا وجهلتم حقنا، وكان رأيكم غير ما أتتني به كتبكم وقدمت به على رسلكم انصرفت عنكم فقال له (الحر): اما والله ما ندري ما هذه الكتب التي تذكرها!! فأخرج الحسين خرجين ملوئين صحفا فنشرها بين أيديهم!! فقال الحر: فإننا لسنا من هؤلاء الذين كتبوا إليك... ثم قال (الحسين)

97: ينظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص 261، 262، المفيد، محمد، الإرشاد ج2، ص36، ابن الجوزي، ابو الفرج، (ت 597 ق) المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص327، الحلبي، ابن نما، مثير الاحزان، ص15، الامين، محسن، اعيان الشيعة، ج1، ص589،

98: ينظر: سعيد ايوب، معالم الفتن، مجمع احياء الثقافة الاسلامية، ط الاولى، ج2، ص280-281. وغيره الكثير.



لأصحابه: قوموا فاركبوا. فركبت النساء.. ثم أراد الانصراف وأمر به أصحابه، فلما ذهبوا لينصرفوا حال القوم بينهم وبين ذلك... ثم سار في أصحابه والحر بن يزيد يسايره، وقد خطب الامام فقال: إن هؤلاء قوم لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمان، فأظهروا الفساد، وعلطوا الحدود، واستأثروا بالفئ وأنا أحق من غير، وقد أنتتيتي كتبكم وقدمت عليّ رسلكم فإن تنموا على بيعتكم تصيبوا رشدكم. ويخهم بما فعلوا بأبيه وأخيه قبله)) (99) وهو نص مروى في اغلب الكتب التاريخية لواقعة كربلاء، كما انه صريح في تعليل قدوم الامام بالمكاتبه من أهل الكوفة، كما ان بقاء حركته واستمرارها معلق على طلب من كاتبوه لبقائه، والا انصرف عنهم.

الإمام الحسين وجواب سؤال عمر بن سعد

من النصوص المهمة في شرح النهضة الحسينية، الجواب الذي قدّمه الامام الحسين (ع) لسؤال عمر بن سعد، عن سبب مجيئه، وما هو هدفه.

قال الطبري: ((فدعا عمر بن سعد قرة بن قيس الحنظلي فقال له ويحك يا قرة، الق حسينا فسله ما جاء به وماذا يريد؟ قال فاتاه قرة بن قيس ... حتى سلّم على الحسين، وأبلغه رسالة عمر بن سعد إليه له فقال الحسين: كتب إلى أهل مصركم هذا إن أقدم فأما إذ كرهوني فأنا أنصرف عنهم...)) (100)

وفي نقل اخر، ورد في كتاب الاخبار الطوال للدينوري (ت 276ق) ((قال الحسين: (أبلغه عني أن أهل هذا المصر كتبوا إليّ يذكرون أن لا امام لهم، ويسألونني القدوم عليهم، فوثقت بهم، فغدروا بي، بعد أن بايعني منهم ثمانية عشر ألف رجل، فلما دنوت، فعلمت غرور ما كتبوا به إليّ أردت الانصراف إلى حيث منه أقبلت، فمغني الحر بن يزيد، ... فقال عمر: (الحمد لله، والله إني لأرجو أن أعفى من محاربة الحسين) (101)

خطبة الامام الحسين يوم عاشوراء

من الخطب الشارحة لفلسفة النهضة الحسينية، الخطبة التي أفصح فيها الامام لعامة الناس، عن هدف قدومه نحو الكوفة، مما جعل خطابه يصل الى الناس دون وساطة بينهم وبينه، فأقام البيئة فيه عليهم، وهو خطاب غير موقف البعض منهم، كما في موقف الحر بن يزيد الرياحي. (102)

قال الامام: ((أيها الناس اسمعوا قلبي ولا تعجلوني حتى أعظمكم بما لحق لكم على وحتى أعتذر إليكم من مقدمي عليكم فإن قبلتم عذري وصدقتم قلبي وأعطيتموني النصف كنتم بذلك أسعد... ألم تكتبوا إلى أن قد أئبعت الثمار وأخضر الجناب وطمت الجمام وإنما تقدم على جندك لك مجند فأقبل، قالوا له لم نفعل فقال: سبحان الله بلى والله لقد فعلمت ثم قال أيها الناس إذ كرهتموني فدعوني أنصرف عنكم إلى مأمني من الأرض...)) (103) وفي نقل اخر للخطبة ذكره جملة من المؤرخين، ورد فيه احتجاج الامام عليهم وتعليل قدومه بالمكاتبه منهم، دون ذكر لفكرة الانصراف (104) وفي اكثر مصادرهما ورد الامران معا. (105)

99 : البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص170، انظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص303، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص78، المفيد، محمد، الارشادج2، ص80، وانظر: الاربلي، علي، كشف الغمة في معرفة الانامة، ج2، ص46.

100 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص311، البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص177، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص87، المفيد، محمد، الارشادج2، ص85. الطبرسي، اعلام الوري باعلام الهدى، ج1، ص451. 101 : ينظر: الدينوري، ابن قتيبة، الاخبار الطوال، دار احياء الكتاب العربي، ط الاولى، 1960م، ص254. العقيلي، الحلبي، عمر، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق، ج6، ص2626، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص463.

102 : ينظر: البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص188، 189، المفيد، محمد، الارشادج2، ص98-99، الطبرسي، اعلام الوري باعلام الهدى، ج1، ص459-460، العاملي، يوسف الدر النظيم، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ايران، ص554.

103 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص323. البلاذري، أحمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص188، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص337. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص194. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص97. ص312-313، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص508.

104 : المفيد، محمد، الارشادج2، ص98، الطبرسي، اعلام الوري باعلام الهدى، ج1، ص459. العاملي، يوسف، الدر النظيم، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ايران، ص553.



جواب الامام الحسين لسؤال عمر بن سعد، وفق النص السابق، كاد ينتهي الى عدم وقوع القتال، لولا رفض عبيد الله بن زياد لها، وهو رفض كان من طريق إضافة شرط مدل، وهو مبايعة الامام وأصحابه وأهل بيته ليزيد بن معاوية، ثم الرضوخ والتسليم لما يحكم به عبيد الله، وهذا ما عبّر عنه عبيد الله بن زياد بقوله (ثم نرى فيه رأينا). رسالة عمر بن سعد الى عبيد الله

قال الطبري: ((عن أبي مخنف قال حدثني النضر بن صالح بن حبيب بن زهير العبسي عن حسان بن فائد ابن بكر العبسي قال أشهد أن كتاب عمر بن سعد جاء إلى عبيد الله بن زياد وأنا عنده، فإذا فيه (بسم الله الرحمن الرحيم) اما بعد فأني حيث نزلت بالحسين بعثت إليه رسولي فسألته عما أقدمه وماذا يطلب ويسأل فقال كتب إلى أهل هذه البلاد وأتتني رسلهم فسألوني القوم ففعلت فأما إذ كر هوني فبدا لهم غير ما أتتني به رسلهم فأنا منصرف عنهم، فلما قرئ الكتاب على ابن زياد قال: الآن إذ عقلت مخالبتنا به، يرجو النجاة ولات حين مناص. وكتب إلى عمر بن سعد: بسم الله الرحمن الرحيم، اما بعد، فقد بلغني كتابك وفهمت ما ذكرت، فأعرض على الحسين ان يبابع ليزيد بن معاوية هو وجميع أصحابه، فإذا فعل ذلك رأينا رأينا والسلام. قال فلما أتى عمر بن سعد الكتاب، قال: قد حسبت ان لا يقبل ابن زياد العافية.)) (106)

المدلول التاريخي لهذه النصوص جميعها وتحليلها الموضوعي، يُبطل نص الوصية السابقة، إذ لا معنى بين الاثنين، للتنافي الواضح بينهما، وهي نصوص بلحاظ تكرر مفادها السابق، وكثرة مصادرها التاريخية اعلى قيمة بالقياس الى اعتبار الوصية السابقة.

الدافع الواقعي والظاهري للهجرة الى العراق

من الغريب أن بعض علماء الامامية وخصوصا المعاصرين منهم، سعوا في تأويل جميع نصوص المكاتبات التي بينها الامام في خطبه السابقة، على انها دوافع ظاهرية فقط، والا فان الدوافع الواقعية هي إرادة الشهادة من الامام، وتقديم نفسه للفداء من أجل انقاذ الامة. (107) وهو تأويل وتفسير مخالف لصريح النصوص السابقة، ولا دليل عليه، كما أن القصد منه إرادة تبرير مقاربة الشهادة السياسية، والتي هي تفتقد لأبسط النصوص التاريخية كما سيأتي بحثها مستقلا.

الامام الحسين وإرادة العود والانصراف

من المراحل التاريخية في واقعة كربلاء والتي لم يقف عندها الكثير بالتحليل والنقد، هو موقف الامام بعد واقعة مقتل مسلم بن عقيل، موقف اثار فكرة العود والانصراف عند الامام، وحسب راي المؤرخين هم في التفكير بالعود، ثم تشاور مع أصحابه وأهل بيته في الموقف الذي يجب ان يتخذه. قال المفيد (336-413 ق): ((وروى عبد الله بن سليمان والمنذر بن المشمعل الأسديان قالا ... (للإمام الحسين) إنه حدثنا أنه لم يخرج من الكوفة حتى قتل مسلم وهاني، ورأهما يجران في السوق بأرجلهم: فقال: "إنا لله وإنا إليه راجعون، رحمة الله عليهما" يكرر ذلك مرارا، فقلنا له: ننشدك الله في نفسك وأهل بيتك إلا انصرفت من مكانك هذا، فإنه ليس لك بالكوفة ناصر ولا شيعة، بل نتخوف أن يكونوا عليك. فنظر إلى بني عقيل فقال: "ما ترون؟ فقد قتل مسلم" فقالوا: والله لا نرجع حتى نصيب ثأرنا أو نذوق ما ذاق، فأقبل علينا الحسين عليه السلام وقال: " لا خير في العيش بعد هؤلاء " فعلمنا أنه قد عزم رأيه على المسير، فقلنا له: خار الله لك، فقال:

105 : ينظر: البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص188، الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص323، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص87، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص62، الطبرسي، اعلام الورى باعلام الهدى، ج1، ص451. أحمد حسن يعقوب، كربلاء الثورة والمأساة، ص289. وغيرهم الكثير.

106 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص311، البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص177، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص86، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص53، ابن شهر آشوب، مناقب آل ابي طالب، ج3، ص247، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص463، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص81،

107 : ينظر: السبجاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الامامية، مؤسسة الامام الصادق، قم، إيران، ط الاولى، 1421ق، ص157 - 158، الأئمة الإثني عشر، ص77 - 78.



(رحمكما الله) فقال له أصحابه: إنك والله ما أنت مثل مسلم ابن عقيل، ولو قدمت الكوفة لكان الناس إليك أسرع. فسكت ثم انتظر حتى إذا كان السحر قال لفتيانته وغلماينه: "أكثرُوا من الماء!"⁽¹⁰⁸⁾ عزيمة الإمام على اكمال المسير بعد هذه الواقعة، وفق هذا النص التاريخي، كانت عزيمة بعد تردد، وهذا ما يفسره تأخره في اتخاذ القرار بعد تلك المشورة. وقد انتظر وقت السحر في اتخاذه. وكان الإمام أخذ بمشورة راي أصحابه (إنك والله ما أنت مثل مسلم ابن عقيل، ولو قدمت الكوفة لكان الناس إليك أسرع) قال الشريف المرتضى (436-455 ق): ((وقد هم سيدنا أبو عبد الله عليه السلام لما عرف بقتل مسلم بن عقيل، وأشير عليه بالعود فوثب إليه بنو عقيل وقالوا والله لا ننصرف حتى ندرك ثأرنا أو نذوق ما ذاق أبونا. فقال عليه السلام: لا خير في العيش بعد هؤلاء.))⁽¹⁰⁹⁾ قال ابن الجوزي (510-597 ق): قال علماء السير: لما علم الحسين، بما جرى لمسلم بن عقيل هم أن يرجع، فقال أخو مسلم: والله لا ترجع حتى نصيب بثأرنا. فقال الحسين: لا خير في الحياة بعدكم.))⁽¹¹⁰⁾ كذلك طبق المنقولات التاريخية، أن الإمام بعد لقاءه الحر بن يزيد الرياحي وحواره معه، تحرك نحو الانصراف وأمر أصحابه به، فلما ذهبوا لينصرفوا حال القوم بينهم وبين ذلك.⁽¹¹¹⁾ وفي نص اخر انصرف فعلا عن تكلمة المسير، ولكن في اليوم التالي، وعلى أثر رسالة من عبيد الله بن زياد، منع الحر بن يزيد الإمام من اكمال تغيير مسيره.⁽¹¹²⁾

التأمل في هذه النصوص وهذه المرحلة بالذات، يكشف سر من اسرار واقعة كربلاء، فإن مدلول هذه النصوص أن آل عقيل كان موقفهم هو المؤثر في عزيمة الإمام الحسين على الاستمرار بعد تفكيره في العود والرجوع؛ وهو تفكير لعل بالسهولة تفسيره وفق الشرائط الموضوعية؛ إذ لا معنى عند الإمام للاستمرار في الحركة نحو الكوفة، وقد انتهت جميع الاعدادات التي تهيأت في المرحلة السابقة، وما عسى ان يفعل الإمام هناك. وهذا ما يثبت تكرار موضوع طلب الانصراف عن القتال في كل الخطب والمواقف التي قدمها الإمام بعد مقتل مسلم بن عقيل.

كما أن موقف الإمام الحسين في الاستجابة لموقف آل عقيل، رغم إدراكه أن خطابهم انفعالي، هو موقف ناتج من البعد الاخلاقي والإنساني للإمام، وهو موقف عالي جدا في تساميه ورفعته، إذ لا يمكن المخالفة معهم في تلك اللحظة، وهي لحظة غضب وانفجار عاطفي على مقتل مسلم بن عقيل، فكان موقفه بلسم لهم، وشد لجمعهم، وهم أهل بيته، وأن كان المفروض بهم أن يتركوا الامر للإمام بدلا من ذلك الموقف الانفعالي المتسرع، أو يفوضوه الاختيار، أو ينادوه بالأمر إليك والاختيار لك انت سيدنا وامامنا، ولكن الانسان يبقى محكوما بالعاطفة رغم علو درجات الايمان، ولو فعلوا ذلك لما وقعت كربلاء حسب الظاهر وفق مدلول هذه النصوص؛ إذ لم يكن ممانع خارجي عن الانصراف والعود.

ومما يثبت أن موقف الإمام في الموافقة معهم كان موقفا أخلاقيا تعاطفيا، النصوص الكثيرة التي عرّض فيها الإمام موضوع الانصراف أن كره أهل الكوفة قدومه، ولم تأتي إشارة واحدة لموضوع ضرورة طلب الثأر لمقتل مسلم بن عقيل أو الموت دونه، وهذا مما يحكي أن الإمام أدرك ان الموقف منهم كان موقفا انفعاليا متأثرا بمقتل مسلم بن عقيل. ولم أجد من وقف على تحليل هذه المرحلة (مشاورة الإمام مع آل عقيل) من واقعة كربلاء وتأثيراتها، بل تركت نصوصها دون تحليل وتامل.

108 : المفيد، محمد، الارشادج2، ص74-75. ينظر: الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص 229. الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص300، ابن قتيبة الدينوري، الاخبار الطوال، ص274. البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص168، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص42، الطبرسي، اعلام الورى باعلام الهدى، ج1، ص447، ص العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص 65-67. الامين، محسن، لواعج الاشجان، ص85. البحراني، عبد الله، العوالم، الإمام الحسين، ص224.

109 : ينظر: الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص228.

110 : ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك - ج 5 - ص 329

111 : ينظر: البلاذري، أحمد، انساب الاشراف، ج3، ص170، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص 79، الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص304، المفيد، محمد، الارشادج2، ص 80، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص47،

112 : ينظر: الاربلي، علي، كشف الغمة في معرفة الائمة، ج2، ص46-47.



ولعل مما يفسّر تردد الامام في الاستمرار او الرجوع، هو حتمية الموت الذي يدركه الامام في ظل حكم بني امية، وموقفه الراض لهم، وهذا ما تكشف عنه بعض النصوص التاريخية بشكل واضح، أن الامام كان يعبر عنهم بقوله لا يتركوني حتى يستخرجوا هذه العلقه من جوفي. (113)

ما يثير الغرابة، في دراسة النهضة الحسينية في الدراسات المعاصرة عند علماء الامامية، والخطاب الحسيني العام، تعييب النصوص السابقة (محاولات الانصراف وطلبه) وقراءتها السطحية الساذجة والعبارة، وإهمال تحليلها، وعدم ترتيب النتائج عليها، مع أنها وجه بارز جدا في النصوص الحسينية كما تقدم بيانها، وجزء لا يتجزأ من النصوص المرتبطة بواقعة كربلاء، وقد وردت في جميع المصادر التاريخية الاولى المتعلقة بالقرن الثالث والرابع، بخلاف بعض المرويات كما تقدمت الإشارة لها، بل سعى البعض في تفسيرها تفسيرا ساذجا من باب اقامة الحجة⁽¹¹⁴⁾ حتى تتلاءم مع بعض المقاربات الأخرى، التي تفتقد في ذاتها للنصوص والأدلة، مع أن موضوع الانصراف والعود قد بدأ التفكير فيه في الطريق قبل لقاء جيش الحر، كما أن الامام تحرّك في الانصراف بالفعل لولا الممانعة. وهذا مما يبطل تبرير اقامة الحجة. ولعل للسياسة منهج اخر.

نصوص الانصراف والمقاربة السياسية التغييرية

الإشكالية التي تثيرها نصوص الانصراف السابقة، أنّ فكرة التغيير السياسي للدولة أو المطالبة بحق الامامة المغتصب، كانت فكرة حاضرة عند كون الامام في مكة، وقبل مقتل مسلم بن عقيل، وكانت الشرائط موافقة له، اما بعد ذلك فلا اثر لنصوص الثورة السياسية التغييرية، ولم تكن حاضرة تماما في خطابات الامام الحسين بعد مقتل مسلم بن عقيل وسفراءه الاخرين، وانما الحاضر هو تعليق الامام قدمه للعراق بمكاتبات أهل الكوفة، ثم طلبه الانصراف والرجوع اذا لم يرد الناس ذلك، وهذا مما يتنافى مع جملة من المقاربات الجزئية للمقاربة السياسية، من بينها مقاربة ضرورة الثورة السياسية حتى لو فُقدت شرائط التأثير⁽¹¹⁵⁾ أو كانت الشرائط الموضوعية على خلافها كما هي قراءة المعتزلة والزيدية وبعض الامامية، حتى اسقطوا بعض الشرائط بلحاظ الجانب الفقهي.⁽¹¹⁶⁾ كذلك تتنافى إضافة لما تقدم، مع مقاربة التغيير السياسي مع العلم الغيبي، فالإمام وفق هذه النصوص لم يكن عالما بالغيبي، بدليل أن مواقفه تغيرت بتغير الشرائط موضوعية، وبدأت فكرة الانصراف عن الثورة والتغيير، وهذا ما يتضح بأدنى تأمل في قراءة تلك النصوص والمقارنة بين مرحلتني ما قبل مقتل مسلم وسفراء الامام، ومرحلة مقتل مسلم بن عقيل والبقية. اما مقاربة التغيير السياسي ونفي العلم الغيبي وهي ما تقدم بيانها عن الشيخ المفيد والسيد المرتضى، فهي لا تبطل وفق هذه النصوص؛ بل منسجمة معها، لان جزء من هذه المقاربة هو ملاحظة هذا التغيير الموضوعي فيها. لكن الإشكالية التي تواجه هذه المقاربة، هو إطلاق مسألة المنع من الرجوع وتعميمها، حتى لمرحلة وصول خبر مقتل مسلم بن عقيل، ومشورة الامام مع آل عقيل، كما هو الحال بعد لقاء جيش الحر. (117) فكان الامام مُنع من الرجوع بسبب تلك المشورة، ولكن كما تبين من تحليل تلك النصوص، أن هذا المنع يعد المشورة والتردد من الامام، هو منع نفسي واخلاقي، وليس منعا عسكريا من قبل الأعداء، كما هو الحال بالمنع عند لقاء جيش الحر بن يزيد الرياحي. وهذه مرحلة تاريخية لم يقف عندها الكثير بالتحليل كما بينا.

الحركة الحسينية والتفسيرات الغيبية

قال ابن طاووس (589-664 هـ ق): ((... لما كان في السحر ارتحل الحسين عليه السلام، فبلغ ذلك ابن الحنفية فأتاه فأخذ زمام ناقته التي ركبها فقال له: يا أخي ألم تعدني النظر فيما سألتك؟ قال بلى، قال: فما حداك على

- 113 : ينظر: الطبري، محمد ابن جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص 296، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص76، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج14، ص216. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص183،
114 : ينظر: ري شهري، محمد، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه (ع)، دار الحديث، قم، ايران، ط الاولى، 1390ش، ص14. الطبسي، نجم الدين، من الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، الناشر تحسين، قم، ايران، 1386ش، ج3، ص285.
115 : ينظر: الهمداني، محمد حسين، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص78-79، السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج5، ص 486، ج7، ص234، مكارم شيرازي، ناصر، الشيعة شبهات وردود، الناشر مدرسة الامام علي بن ابي طالب، قم، ايران، ط الاولى، 1428ق، ص33.
116 : ينظر: المعتزلي، عبد الجبار، الاصول الخمسة. ص 142، السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج3، ص403، ج9، ص97، 232، 229، 242.
117 : ينظر: الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص230.



الخروج عاجلا فقال: أتاني رسول الله (ص) بعد ما فارقتك، فقال: يا حسين أخرج فإن الله قد شاء ان يراك قتيلًا، فقال له ابن الحنفية: إنا لله وإنا إليه راجعون فما معنى حملك هؤلاء النساء معك وأنت تخرج على مثل هذه الحال؟ قال فقال له قد قال لي إن الله قد شاء أن يراهن سبايا وسلم عليه ومضى.)) (118)
قال: ((وجاء عبد الله بن عباس رضوان الله عليه وعبد الله بن الزبير فأشارا إليه بالإمساك. فقال لهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرني بأمر وأنا ماض فيه. قال: فخرج ابن عباس وهو يقول واحسيناه.)) (119)
من أسباب عدم اعتماد النصوص التاريخية الكثيرة السابقة في فهم وتفسير حركة الامام الحسين نحو الكوفة، اعتماد الأسباب الغيبية، هي المفسر الأساس والاول لحركة الامام الحسين ونهضته.
وهذه الأسباب الغيبية تتلخص وفق النصين السابقين، في سببين، الاول: المشيئة الإلهية في شهادة الامام وسبي عياله. والثاني: الامر النبوي للإمام في عالم الرؤيا بضرورة الثورة والخروج للعراق.
تحليل فلسفة نهضة الامام وفق الجانب الغيبي (المشيئة والامر النبوي) يترتب عليه أن جميع النصوص الأخرى مثل المكاتبات من أهل الكوفة، أو مفاوضات الامام مع اعدائه، تُعدّ نصوصا هامشية، وصورا شكلية، ولا واقعية لها الا مجرد الاحتجاج على القوم، ولو أجابوه لها لما تغيّر شيء من حركة الامام؛ لأنها حركة وفق عوامل غيبية، لا ظاهرة، وهي تكليف غيبي خاص.
من يتأمل فلسفة النهضة الحسينية في زماننا المعاصر يجد أن هذه التفسيرات الغيبية حاضرة وبقوة في العقل الشيعي، بل هي الوجه المتبادر والبارز في فهم حركة الامام، ولا يجد لغيرها حضورا حقيقيا وفاعلا، والسبب في ذلك خطاب المنبر الذي وجد نفسه امام ملحمة مأساوية حاضرة في وعي الامة، وخطابا عاطفيا يتفاعل معه الجمهور المؤمن والموالي والمتأثر بالقضية الحسينية، ونصوصا تحوّلت الى ثوابت لا تقبل الإنكار في ذاكرة الامة، ومن هنا اختار التفسير الغيبي في فلسفتها، إذ أنه أكثر فاعلية في سكون وطمأنينة العقل الشيعي من التفسير السياسي التاريخي الذي يستدعي عرضه كخطاب تفسيري، الكثير من التساؤلات، وهذا مما غيّب الجانب التحليلي والقراءة التاريخية المتوافقة مع المصادر.

دراسة نقدية للأسباب الغيبية

الجانب التاريخي

المراجع للكتب التاريخية يجد أن كلا هذين النصين الذين ذكرهما السيد ابن طاووس لا وجود لهما في الكتب التاريخية، وما نقله ابن طاووس لم يأتي في أي كتاب تاريخي سابق، ولم يأتي في كتب علماء الامامية السابقين، وانما أول ظهور لهما هو في القرن السابع، في كتاب اللهوف في قتلى الطفوف للسيد ابن طاووس نفسه، وهو من رواهما عن أصل من الأصول، وعنه انتشرت في كتابات المعاصرين. وهذا مما يشكل نقطة ضعف تاريخي بارز إذ كيف خفي هذان النصان رغم أهميتهما الكبيرة في تبيين حركة الامام الحسين، مع أن هذه المحاورات بين الامام وابن الحنفية أو ابن عباس، نُقلت في الكتب التاريخية، وعلماء الامامية، وقد خليت من هذه النصين. وكذلك كيف لم يحتج بهما الامام في مواضع أخرى! بل أن كتاب الفتوح لابن اعثم الكوفي مما تفرد بنقل الكثير من المرويات التي لم تأت في كتب التاريخ، قد نقل ما يخالف ما جاء في كتاب اللهوف، وهذا مما يشكل إشكالية أخرى.

حوارية الامام الحسين مع ابن الحنفية والتعارض بين كتاب الفتوح وكتاب اللهوف

حوارية الامام الحسين مع ابن الحنفية، شكّلت موضوعا مهما في كتب المقاتل، وتعدّ واحدة من الموضوعات التي اعتمدت عليها بعض المقاربات التفسيرية لنهضة الامام، ولكن الملفت فيها أنها نقلت بثلاثة مضامين.
الاول: مضمون مشترك نقلته اغلب كتب التاريخ، وجاء في كتب علماء الامامية المتقدمين، وهو حوار وقع في المدينة، وتضمن حيرة الامام الحسين ومشاورته مع أخيه في تعيين مقصد وحركته بعد رفضه للبيعة، ثم إشارة ابن الحنفية الى مكة. دون تعرض للثورة وتعيين أهدافها. (120)

118 : ينظر: ابن طاووس، علي، اللهوف في قتلى الطفوف، ص39-40، محسن الامين، لواعج الاشجان، ص71-72، الميلاني، محمد هادي، قادتنا كيف نعرفهم، ج3، ص590.

119 : ينظر: ابن طاووس، علي، اللهوف في قتلى الطفوف، ص22 محسن الامين، لواعج الاشجان، ص71-72، الميلاني، محمد هادي، قادتنا كيف نعرفهم، ج3، ص590.

120 : ينظر: الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص254، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص35، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص17، الطبرسي، اعلام الوري، ج1، ص435، القتال النيسابوري، روضة الواعظين، ص171.



والثاني: ما نقله ابن اعثم الكوفي (ت 320 ق) في كتاب الفتوح، إضافة لما تقدم من حوار في النقل الاول، نقل وصية الامام الحسين لأخيه ابن الحنفية (إني لم اخرج اشرا.. وانما خرجت لطلب الإصلاح في امة جدي) (121) وهو مضمون انفرادي في نقله، وقد تقدم نقده التاريخي.

الثالث: ما نقله ابن طاووس (ت 644 ق) في كتاب المهوف، نقل حوار يتفاوت مع النقلين السابقين، حوار وقع في مكة، ويتضمن تفسير حركة الامام بالأسباب الغيبية السابقة، من المشيئة الإلهية ورؤيا النبي وامره، مع عدم ذكر ونقل وصية الامام التي نقلها ابن اعثم.

وعند الدقة والمقارنة يلمس القارئ التعارض بين النقلين الثاني والثالث، رواية الوصية وفق نقل ابن اعثم، تفسر حركة الامام بثورة دينية واضحة الأسباب، الغاية منها تأسيس الحكومة الصالحة، وفق منطق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وصية أعطاها الامام لابن الحنفية في المدينة، وهي مما تقتضي ان ابن الحنفية قد عرف ثورة الامام ومشروعه الإصلاحية في المدينة واطلع على مشروعه الإصلاحية.

اما رواية ابن طاووس، ظاهرها نافي لوجود رواية الوصية، اذ لا معنى للسؤال من ابن الحنفية عن سبب خروج الامام وفق وجود تلك الوصية عنده، كما أنها تفسر حركة الامام بالمشروع الاستشهادي الغيبي وفق المشيئة الإلهية فقط حتى يستشهد الامام وتسبى عياله. وهما متعارضان، ولذلك فسّر ابن طاووس شهادة الامام الحسين أن الله تعبده بقتل نفسه فداء للدين، كما تعبّد الله اقوما بقتل النفس لأجل التوبة، وليس من باب ثورة سياسية للتغيير. (122)

وهذا مما يشكّل نقطة ضعف أخرى، كما ان ما نقله ابن طاووس من ذلك الأصل الذي نقل عنه، يواجه التساؤل التاريخي ذاته، فهو مجهول كذلك، ولم ينقل في كتب السابقين، وحتى مع التسامح فيما نقله، لا يمكن قياس اعتباره بما جاء من النصوص السابقة من تعليل الامام قدومه بالمكاتبات، وتفسير حركته وفق الأسباب الظاهرية، فان الارحية التاريخية للثابت دون المشكوك.

اغلب الظن أن الغاية من إنشاء هذين النصين وغيرهما، ثم إعطاء تفسير غيبي وفقهما وعدم الاكتراث للنصوص التاريخية السابقة، هو إبعاد القضية الحسينية عن الأسباب الظاهرية التي جاءت في كتب المؤرخين وعلماء الامامية المتقدمين، مثل الشيخ المفيد والسيد المرتضى، لدفع الكثير من التساؤلات، مثل كيف أنّ الامام تحرك نحو الكوفة بناء على مكاتباتهم، وكيف غابت عنه فكرة الخيانة منهم، أو عدم امكانية التغيير السياسي، وكيف يتحرك للثورة وهو قد علم مسبقا شهادته في كربلاء، وغيرها من أسئلة. أي تقديم قراءة وفلسفة ذات فضاء غيبي للنهضة الحسينية، بدلا من القراءة السياسية التاريخية في كتب السابقين.

نقل المؤرخ ابن اعثم الكوفي، ونقل السيد ابن طاووس، لجملة من المرويات التي تفرد كل واحد منهما بها، هذا النقل من كل منهما هو مما أسهم بشكل واضح في خلق صورة من الضبابية، مبهمة في فهم الحركة الحسينية، اذ نقلنا نصوصا متعارضة، وذات جانب غيبي، و لم تنقل في كتب المؤرخين الشيعة وغيرهم، ولا كتب علماء الامامية المتقدمين، ولو بقيت صورة كربلاء وفق ما جاء في كتب المؤرخين من امثال ابي مخنف وهشام بن محمد الكلبي وما نقله عنهما الطبري في تاريخه، وما اعتمده الشيخ المفيد والسيد المرتضى، لكانت صورة كربلاء مختلفة.

إشكالية عدم معقولية الثورة السياسية

من الإشكاليات التي تمسك بها بعض من علماء الامامية في زماننا المعاصر، واعتبروا المقاربة السياسية مقاربة مرفوضة. (123) أنّ هدف التغيير السياسي واسقاط الدولة الاموية، وفق شرائط تلك الفترة الزمنية، هدف غير واقعي، وغير ممكن تحقيقه، ومن البعيد جدا أنّ الامام قصد تحقيقه، وكيف يحقق هذا الهدف، والشرائط الموضوعية غير متحققة. (124) ومن هنا قدمت جملة من المقاربات للابتعاد عن الثورة السياسية.

121 : ينظر: الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص21.

122 : ينظر: ابن طاووس، علي، المهوف في قتلى الطوف، ص20، الامين، محسن، اعيان الشيعة، ص619.

123 : ينظر: الصافي، لطف الله، حسين شهيد آگاه، ص30-32، الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص27.

124 : ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص28-29، الحسن، هاشم معروف، سيرة الائمة الاثني عشر، ج2، ص90، الصافي، لطف الله، حسين شهيد آگاه، ص30-34، شمس الدين، محمد، فقه العنف المسلح في الاسلام. بيروت، لبنان، الطبعة الاولى. 2001م. ص138، القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص293.



وقد عبّر عنه بعض الباحثين المعاصرين بالهدف التافه. فقال: ((ولكن الحق هو أنه (ع) لم يخرج لذلك على الإطلاق، لأنه هدف غاية في التفاهة والصغر ولو كان الحسين أراد لتوخي أسبابه، ولسلك السبل المؤدية إليه.))⁽¹²⁵⁾

مصدر هذه الإشكالية عند علماء الامامية، أما الايمان المذهبي الكلامي بعصمة و علمه الغيبي، و الايمان بحكمة الامام ودرأيته السياسية العالية، وهو عالم اجتماعيا بالناس الذين كاتبوه في الكوفة، وما سبقت لهم من مواقف وقعت منهم في الفترات السابقة، كما هو عالم بقوة السلطة السياسية في زمانه لبني امية، وخضوع الجميع لهم. وكلا هذين المبتين يقضيان باستبعاد المقاربة السياسية التغييرية من باب عدم المعقولية.

وهذه الإشكالية عند التأمل والدقة هي الجوهر الأساس في نقد البعض من علماء العامة للثورة الحسينية على الصعيد السياسي، وقد انتهت عندهم الى تخطئة الامام الحسين سياسيا في قصده لهذه الغاية السياسية؛ إذ أنها غاية غير صحيحة ولا يمكن تحقيقها، ولم يترتب أثر للامة على قصدها.⁽¹²⁶⁾

كما أن مراجعة ما ذكره الشيخ المفيد في الارشاد، والمسائل العكبرية، و السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء، هو للإجابة والرد على فرضية عدم المعقولية هذه، كما رد على تخطئة بعض علماء العامة لهذه الغاية.⁽¹²⁷⁾

تقويم هذه الإشكالية

اولا: هذه الإشكالية عبارة عن تطبيق مباني كلامية وفرضيات عقلية في فهم واقع تاريخي، بعيدا عن مراجعة الواقع التاريخي نفسه، وما جاء في المصادر التاريخية الحاكية له، وهذا في حد ذاته خطأ منهجي، لان الحاكي للواقع التاريخي هو النقل التاريخي، وليس الملازمات المنطقية، أو المباني الكلامية فقط دون الرجوع الى الواقع نفسه، مع أن هذه المباني والفرضيات في حد ذاتها ليست يقينية، بل موضع للنقاش حتى عند علماء الامامية أنفسهم.⁽¹²⁸⁾ فضلا عن مذاهب العامة، وقد تقدم الحديث عن بعضها في الدراسة السابقة.⁽¹²⁹⁾

ثانيا: تتضارب إشكالية الاستبعاد مع النصوص التاريخية التي أُسئِدُ بها على المقاربة السياسية، مثل الرسائل المتبادلة بين الامام وبين أهل الكوفة⁽¹³⁰⁾ أو مثل كتاب الامام الى أهل البصرة، أو وصية الامام السابقة، بناء على ثبوت هذين الاخيرين كما هو الواقع عند علماء الامامية المعاصرين، وهذه النصوص مفصلة في بيان المقاربة السياسية، لا يمكن تجاهلها أو استبعادها من باب عدم المعقولية، بل تلك النصوص من الضروري أن تكون مؤشر على عدم صحة القراءات التأويلية البعيدة عن مفاد النصوص السابقة.

بيان أوضح فرضية الاستبعاد وعدم المعقولية عند التحليل، فرضية فهم التاريخ من دون التاريخ، فهم الأحداث التاريخية مع استبعاد النصوص التاريخية الحاكية عن تلك الاحداث، وهي نصوص حكاها مؤرخي و علماء الامامية أنفسهم.⁽¹³¹⁾

125 : ينظر: البحراني، عبد العظيم، من أخلاق الامام الحسين (ع)، ص51.

126 : ينظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1، ص219. السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج3، ص403، ج5، ص483، ج9، ص232. ابي العباس، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيحة، بيروت، لبنان، ج4، ص530، الخضري، محمد، محاضرات تاريخ الامة الإسلامية، ص129-130، نقلا عن الاميني، عبد الحسين، الغدير، ج3، ص258-259.

127 : ينظر: المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص31، المسائل العكبرية، ص71، الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء. ص228-231، تلخيص الشافي، 1382ش، ج4، ص189، مؤسسة آل البيت، مجلة تراثنا، ج37، ص54-556. اسفند ياري، محمد، عاشوراء شناسي، ص109، 333-334.

128 : ينظر: المفيد، محمد، المسائل العكبرية، ص71. الشريف المرتضى، علي، تنزيه الانبياء، ص228، الصدوق، محمد، كمال الدين وتام النعمة، مؤسسة النشر الاسلامي، ايران، قم، 1405ق، ص110.

129 : ينظر: الموسوي، إبراهيم جاسم، مقاربات في تفسير النهضة الحسينية، (دراسة في بعض الأصول والمباني الفكرية العامة لها) مجلة مراس، جامعة وارث الأنبياء، كلية العلوم الإسلامية، 2024.

130 : انظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص157، ص188. الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص262، ص323. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص377.

131 : المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص31. الطبرسي، إعلام الوري بأعلام الهدى، ج1، ص434، الامين، محسن، اعيان الشيعة، ج1، ص587.



الاستشكال بعدم المعقولية لتلك الغاية، أو توصيفها بالتافهة، ينتهي في نهاية المطاف الى تخطفة الامام الحسين في حال كون تلك الغايات ثابتة تاريخيا. وهذا ما يتوافق مع إشكالية بعض علماء العامة في تخطفة الامام الحسين سياسيا، ولكن غاية الفرق أن بعض علماء العامة التزموا بتلك الغاية وفق النصوص التاريخية، والبعض من علماء الامامية خطأ تلك الغاية، وأثنى على فعل الامام وفق غايات أخرى تأويلية. وستتضح من طريق دراسة المقاربات الأخرى جملة من المباحث فيما يتعلق بالنهضة الحسينية.

الاستنتاج

- 1: للحركة الحسينية عدة مقاربات تختلف في بيان حقيقتها واهداف الامام الاولية، و فلسفتها وجوهرها، مقاربات متوزعة بين علماء العامة والامامية أنفسهم، وهذا مما يجعلها من الموضوعات النظرية والمعقدة، والتي تحتاج الى دراسات تحليلية ونقدية تاريخية جادة في بيان المقاربة الاوفى والاقترب في فهمها.
- 2: المقاربة السياسية التغييرية أي تغيير نظام الحكم، هي المقاربة الاولى والتاريخية في فهم الحركة الحسينية، مقاربة قال بها علماء العامة والامامية. وهي تتنوع بين مقاربات جزئية كثيرة.
- 3: المقاربة السياسية التغييرية عند علماء الامامية تنقسم الى مقاربتين، الثورة السياسية مع العلم الغيبي للإمام بمجرباتها، والثورة السياسية وفق مجربات الامور الظاهرية.
- 4: المقاربة السياسية عند علماء العامة تنقسم بين التأييد الشرعي لها والسياسي لها، وهو ما اعتمدته بعض الاتجاهات الذاهبة الى وجوب الثورة على السلطان الجائر، وبين التأييد الشرعي والتخطفة السياسية بسبب فقدان المصلحة وعدم امكانية التغيير. وبين نفي التأييد الشرعي والسياسي وهو ما اعتمده بعض الفقهاء ممن يميلون للرأي القائل بوجوب طاعة السلطان ولو كان فاسقا.
- 5: اهم ادلة المقاربة السياسية هي رسائل أهل الكوفة للإمام الحسين واجوبة الامام لهم كذلك وصية الامام الحسين لأخيه ابن الحنفية.
- 6: وصية الامام الحسين لأخيه ابن الحنفية، رغم شهرتها في زماننا المعاصر، تواجه جملة من الإشكاليات، من أهمها الإشكالية التاريخية، لأنها نقلت في كتاب واحد، ولم تروى في كتب المؤرخين ولا علماء الامامية المتقدمين، ولم يعتمدوا عليها. كذلك تتعارض مع جملة من النصوص الأخرى.
- 7: من اهم النصوص الحسينية التي لم تلقى أهمية في التحليل والدراسة التاريخية والدينية، خطب الامام الحسين في تعليق قدومه للكوفة على مكاتبات أهل الكوفة، وموضوع مبادرة طلب الانصراف. وهي نصوص تاريخية وارادة في الكثير من مصادر المؤرخين وعلماء الامامية.
- 8: من الموضوعات التاريخية الواردة في المصادر التاريخية هو إرادة الامام الحسين العود والرجوع وهو الموضوع الذي اعتمده الشيخ المفيد والسيد المرتضى في مقاربتهم للثورة الحسينية، كما انه يبطل الكثير من المقاربات عند الامامية وعلماء العامة.
- 9: التفسير الغيبي للثورة الحسينية وفق منطق المشيئة الإلهية بمقتله وسبي عياله، والامر النبوي الغيبي للإمام بالخروج للعراق، هو تفسير اعتمد على نصين نقلها السيد ابن طاووس في كتاب اللهوف، ونقلهما عن أصل غير موجود الان، كما ان هذين النصين لم يذكر في المصادر التاريخية، ولا في كتب علماء الامامية قبل القرن السابع.
- 10: إشكالية علماء الامامية المعاصرين على المقاربة السياسية، تعتمد على عنصر عدم المعقولية في وجود هذا الهدف السياسي التغييري، وتستند الى المباني الكلامية، أو تفاهة الهدف السياسي وعدم امكانية تحقيقه، وهي اشكالية يترتب عليها (فهم التاريخ من دون مراجعة التاريخ نفسه).
- 11: المقاربة السياسية المختارة لنا في نطاق اهداف نهضة الامام، وفق هذه الدراسة هي المقاربة التاريخية التي قدمها علماء الامامية المتقدمون، من الشيخ المفيد والسيد المرتضى مع إضافة ذكرناها عند دراسة موقف الامام الحسين بعد مقتل مسلم بن عقيل.



المصادر والمراجع

1. أحمد بن أعمش الكوفي. الفتوح. دار الأضواء، الطبعة الأولى. 1411ق.
2. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، دار صادر، بيروت، لبنان.
3. أحمد بن ميانجي. مكاتيب الأئمة. الناشر دار الحديث، قم، إيران، الطبعة الأولى. 1426ق.
4. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1965م.
5. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1412ق.
6. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1993م.
7. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة.
8. ابن شهر آشوب. مناقب آل أبي طالب. انتشارات علامة، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1379ق.
9. ابن عساکر الدمشقي، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415ق.
10. ابن طاووس. اللهوف في قتلى الطفوف. طهران، إيران، الطبعة الأولى. 1348ش.
11. ابن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة، مؤسسة الحلبي، القاهرة، مصر، 1967م.
12. ابن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1988م.
13. أبو بكر العربي المالكي. العواصم من القواصم. مصر، دار التراث.
14. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، 1992م.
15. أبي العباس، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيحة، بيروت، لبنان.
16. أبي الفتح الكراجكي، كنز الفوائد، مكتبة المصطفوي، قم، الطبعة الثانية، 1369ش.
17. باقر شريف القرشي. حياة الامام الحسين. مطبعة الآداب، النجف. 1974م.
18. جعفر ابن قولويه القمي، كامل الزيارات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، 1417ق، الطبعة الأولى.
19. جعفر السبحاني، أضواء على عقائد الشيعة الامامية، مؤسسة الامام الصادق، إيران، قم، الطبعة الأولى، 1421ق.
20. جعفر السبحاني، الأئمة الاثني عشر، (مكتبة أهل البيت).
21. جعفر السبحاني، بحث في الملل والنحل، مؤسسة الامام الصادق، قم، إيران. 1416ق.
22. جواد محدثي، موسوعة عاشوراء، دار الرسول الأكرم، بيروت لبنان، 1418هـ ق.
23. حسين علي المنتظري، نظام الحكم في الإسلام. الناشر هاشميون، قم، إيران، الطبعة الأولى. 1380ش.
24. حكمت الرحمة، الأطر الشرعية والقانونية لثورة الامام الحسين، مؤسسة وارث الأنبياء، قم، إيران، الطبعة الأولى، 2015م.
25. حيدر حب الله، الحركة الحسينية والتأصيل الفقهي لشرعية الثورة. الموقع في الإنترنت <http://hobbollah.com/articles>.
26. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، دار إحياء التراث، القاهرة، مصر.
27. صالح نجف آبادي، الشهيد الخالد، الانتشار العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013م.
28. عبد الجبار المعتزلي، الأصول الخمسة، الكويت، الطبعة الأولى. 1998م.
29. عبد الجبار المعتزلي، شرح الأصول الخمسة. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. 1422ق.
30. عبد الحسين الاميني، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1977م.
31. عبد الحسين الاميني، سيرتنا وسنتنا، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1412ق.
32. عبد الله البحراني، عوالم العلوم والمعارف، مؤسسة الامام المهدي (عج)، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1413ق.
33. عبد العظيم المهدي البحراني، من أخلاق الامام الحسين (ع)، انتشارات الشريف الرضي، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1421ق.
34. عبد بن حميد بن نصر الكسي، منتخب مسند بن عبد حميد، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1988م.
35. علي بن الحسين الأربلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، تبريز، بني هاشمي، الطبعة الأولى. 1381ق.



36. علي بن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة، مدرسة الامام المهدي، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1404ق.
37. علي بن محمد المالكي (ابن الصباغ)، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، دار الحديث، الطبعة الاولى، 1422ق.
38. علي خان الكبير المدني، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، دفتر انتشارات إسلامي، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1409ق.
39. علي الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، دار الأضواء، الطبعة الثانية، 1409ق.
40. علي يحيى معمر، الإباضية بين الفرق الإسلامية، دار الحكمة، الطبعة الخامسة، 2006م.
41. لطف الله الصافي الكلبايكاني، حسين شهيد آگاه ورهبر نجات بخش اسلام، مؤسسة النشر والتبليغ، قم، إيران، الطبعة الثالثة.
42. محسن الامين، أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
43. محمد ابو يسر العابدين. اغاليط المؤرخين. مكتبة الغزالي، 1989م.
44. محمد اسفند ياري. عاشورا شناسي. قم، زيتون، الطبعة الثانية، 1388ش.
45. محمد باقر الحكيم. ثورة الحسين. مطبعة ليلي، قم، إيران، الطبعة الثانية. 1425ق.
46. محمد باقر المجلسي، بحار الانوار. مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان. 1404ق.
47. محمد بن أحمد النيشابوري، روضة الواعظين (ط- القديمة). انتشارات رضي، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1375ش.
48. محمد بن سليمان الكوفي، مناقب الامام أمير المؤمنين، مجمع احياء الثقافة الإسلامية، قم، إيران، 1412ق.
49. محمد بن علي الصدوق، امالي الصدوق، مؤسسة البعثة، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1417ق.
50. محمد بن علي الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، إيران، 1405 ق.
51. محمد بن علي الصدوق، علل الشرائع، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، 1966م.
52. محمد المفيد، الارشاد في معرفة حجج الله على العباد. مؤتمر الشيخ المفيد، قم المقدسة، الطبعة الاولى. 1413ق.
53. محمد المفيد، المسائل العكبرية. المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1413ق.
54. محمد الترمذي، سنن الترمذي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1983م.
55. محمد حسين فضل الله. عاشوراء: تأملات في السيرة والروايات. شبكة الانترنت.
56. محمد حسين الهمداني، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. مؤسسة المهدي الموعود للنشر والتحقيق، قم، إيران، الطبعة الرابعة. 1425ق.
57. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، مؤسسة الاعلمي، بيروت لبنان.
58. محمد ري شهري، الصحيح من مقتل سيد الشهداء وأصحابه، دار الحديث، قم إيران، الطبعة الاولى، 1390ش.
59. محمد ري شهري، أهل الكتاب في الكتاب والسنة، دار الحديث، ط الثانية، 1375ش
60. محمد الصدر. اضواء على ثورة الحسين. هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، النجف، العراق. 1430ق.
61. محمد مهدي شمس الدين. فقه العنف المسلح في الاسلام. بيروت، لبنان، الطبعة الاولى. 2001م.
62. محمد مهدي الطباطبائي، الفوائد الرجالية، مكتبة الصادق، طهران، 1363ش.
63. محمد ناصر الالباني، ضعيف سنن الترمذي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الاولى، 1991م.
64. مرتضى العسكري، معالم المدرستين. مؤسسة البعثة، طهران، إيران، الطبعة الرابعة. 1412ق.
65. موفق بن أحمد الخوارزمي، مقتل الحسين.
66. مؤسسة آل البيت، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، قم، إيران، 1414 ق.
67. مهدي بحر العلوم، الفوائد الرجالية، مكتبة الصادق، طهران، إيران، الطبعة الاولى، 1363ش.
68. ناصر مكارم شيرازي، الشيعة شبهات وردود، الناشر مدرسة الامام علي بن ابي طالب، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1428ق.
69. نجم الدين الطبرسي، من الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، الناشر تحسين، قم، إيران، 1386ش.
70. نور الله المرعشي، احقاق الحق، مكتبة اية الله المرعشي، قم، إيران، الطبعة الاولى، 1409ق.



مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com



Volume (40) October 2024 العدد (40) أكتوبر 2024

71. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1988م.
72. نور الدين الهيثمي، موارد الزمان الى زوائد ابن حبان، دار الثقافة العربية، ط الاولى، 1992م.
73. هاشم معروف الحسني. سيرة الأئمة الاثني عشر. دار التعارف، بيروت، لبنان. 1986م.
74. يوسف بن حاتم العاملي، الدر النظيم، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، إيران.